



مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/WG.4/6
23 August 1993
ARABIC
Original : ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

الفريق العامل المخصص لتوسيع الفروع
التجارية المتاحة للبلدان النامية
الدورة الثانية

جنيف ، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣
البند ٣(ج) من جدول الأعمال المؤقت

النظر في المسائل الناجمة عن برنامج عمل

الفريق العامل المخصص

(ج) فروع الأسواق (التدابير البيئية ، وسياسات التكيف
الهيكلية ، والممارسات التجارية التقليدية)

تقرير من إعداد آمانة الونكتاد

المحتويات

الفصل	مقدمة	الصفحة	الفقرات
أولا - التدابير البيئية والفرص التجارية	١	١ - ٢
ألف - تخفيض الاستهلاك	٢	٢٥ - ٣
باء - أثر الانظمة البيئية على الفرص التجارية للبلدان النامية	٣	١٢ - ٩
جيم - استراتيجيات البلدان النامية في مجال الامتثال	٤	١٦ - ١٣
DAL - الوسم الايكولوجي والفرص التجارية	٧	٣٧ - ٢١
هاء - استنتاجات وتوصيات	٩	٢٥ - ٢٨
ثانيا - سياسات التكيف الهيكلي والفرص التقديرية للبلدان النامية			
ألف - استعراض عام لبرامج الدعم المتصلة بالصناعة والعمالة في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة باء - دور سياسات الدعم في البلدان المتقدمة في عملية التكيف وأشارها على الفرص التقديرية للبلدان النامية	١٢	٨٤ - ٣٦
(أ) برامج الدعم القطاعي	١٣	٦٨ - ٤١
(ب) برامج دعم البحث والتطوير	١٥	٤٧ - ٤٦
(ج) سياسة التنمية الإقليمية	١٦	٥١ - ٤٨
(د) برامج الدعم المتصلة بالعمالة والتدريب	١٧	٥٤ - ٥٣
(ه) دعم الاستثمار الأجنبي الخاضع في البلدان النامية	١٨	٦٤ - ٥٥
(و) الحاجة إلى المساعدة على التكيف "الإيجابي"	٢٠	٦٧ - ٦٥
جيم - سياسات التكيف الهيكلي في البلدان النامية وأشارها على الفرص التقديرية للشركات التجارية من البلدان النامية	٢١	٦٨
DAL - سياسات التكيف الهيكلي في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية التي تمر بمرحلة انتقال وفرص الأسواق للبلدان النامية	٢٤	٨٣ - ٧٥
هاء - ملاحظات ختامية	٢٦	٨٤ - ٨٣

المحتويات (تابع)

<u>الفقرات</u>	<u>المصفحة</u>	<u>الفصل</u>
٢٨	١٠٥ - ٨٥	ثالثا - الممارسات التجارية التقييدية
٢٨	٩٤ - ٨٦	الد - الهيأكل والتصرفات السوقية المانعة للمنافسة في آمواق البلدان المتقدمة
٢١	٩٨ - ٩٥	باء - الهيأكل والتصرفات المانعة لـ المنافسة داخل البلدان النامية
٢٣	١٠٥ - ٩٩	جيم - سياسات مكافحة الممارسات التجارية التقييدية التي تؤثر على فرص التجارة

مقدمة

١ - يتمثل الهدف الرئيسي للفريق العامل المخصص لتوسيع الفرص التجارية المتاحة للبلدان النامية في "تحليل الامكانيات ودراسة الوسائل لتوسيع الفرص التجارية للبلدان النامية من أجل تنويع وإنماء قدرتها على توريد الصادرات ولتوسيع وتحسين فرص أسوقها التصديرية" (١) .

٢ - وسيجري الفريق العامل المخصص ، بموجب برنامج العمل الذي اعتمد في دورته الأولى ، "تحليلاً لتوقعات توسيع قدرات التوريد التصديري للبلدان النامية وتحسين فرص أسوقها التصديرية ودراسة سبل تحقيق ذلك ، بغية وضع توصيات بالسياسة العامة للتنفيذ على الصعيدين الوطني والدولي" (٢) . وسيجري الاطلاع بهذا التحليل "استناداً إلى العروض القطرية ، وإلى عمل الهيئات الأخرى للأونكتاد ودراسات الأمانة ، والمساهمات المقدمة من المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية ذات الصلة ، فضلاً عن المنظمات غير الحكومية ودوائر الأعمال والخبراء الأكاديميين ..." (٣) . وسيجري النظر في هذه المساهمات في الدورة الحالية وكذلك في الدورة الثالثة المقرر عقدها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ . ومن المزمع عقد الدورة الرابعة والأخيرة في عام ١٩٩٤ قبل انعقاد الدورة الرباعية للمجلس . ولذلك فقد اختارت الدراسة في هذا التقرير ، وفقاً لجدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية ، ثلاثة جوانب تتصل بفرص الأسواق وهي: التدابير البيئية ، وسياسات التكيف الهيكلي ، والممارسات التجارية التقيدية .

أولاً - التدابير البيئية والفرص التجارية

٣ - إن توسيع الفرص التجارية للبلدان النامية يمكن أن يشتمل ، من المنظور البيئي ، على تخفيف آية آثار ضارة للأنظمة والسياسات والمعايير البيئية على الصادرات والسعى بنشاط إلى إيجاد فرص تسويقية جديدة من خلال ترويج المنتجات غير الضارة بيئيا . ويتناول هذا الفرع الكيفية التي يمكن بها للعوامل البيئية إما أن تشكل حواجز أمام التجارة أو أن توفر فرصا تسويقية للبلدان النامية . وفيما يتعلق بهذه الحالة الأخيرة ، يولي اهتمام خاص للآثار المحتملة للتغليف ووضع العلامات ولدور الورم الإيكولوجي (التنوع بعلامة بيئية) كأداة لترويج المنتجات الملائمة للبيئة من البلدان النامية .

٤ - وتشعر البلدان النامية بالقلق من أن الأنظمة والمعايير البيئية يمكن أن تؤثر تأثيرا معاكسا على فرصها التجارية من خلال تخفيف القدرة التنافسية لمصادراتها أو حتى حرمانها في بعض الحالات من إمكانية الوصول إلى بعض الأسواق . وتتمثل المهمة الأساسية لبلد نام مصدر ، كما في حالة المصدرين الآخرين ، في تحليل تكاليف وفوائد الامتثال للأنظمة والمعايير البيئية القائمة أو الناشئة في أسواق المصادرات الرئيسية .

٥ - وفي معالجة هذه المسألة ، قد تود البلدان النامية أن تنظر في الآثار السكانية والدينامية للسياسات البيئية على قدرتها التنافسية . وقد أصبحت السمات البيئية ، بالإضافة إلى الأسعار والأداء ، تشكل على نحو متزايد عاملًا في تحديد الطلب الاستهلاكي . وعلاوة على ذلك فإن السباقين إلى السوق يتمتعون ، خلال التحولات في الطلب ، بميزة محتملة سواء من حيث الاستحواذ على الحجم السوقية أو من حيث ميزة التعلم التي تنشأ عن المعرفة التراكمية الملزمة لعمليات الانتاج السليمة من الناحية البيئية . ومن هنا كان على البلدان النامية أن تهتم باختيار الوقت المناسب للاستثمار الرأسمالي - الذي قد يكون ضخما أحيانا في المدى القصير - حتى يتضمن اكتساب مزايا تنافسية رئيسية على المدى الطويل .

٦ - ومن بين السياسات والمعايير والأنظمة البيئية ذات الأثر المحتمل على الفرص التجارية للبلدان النامية ، يجدر ذكر عمليات الورم الإيكولوجي والتغليف . فعدم استيفاء شرط الورم الإيكولوجي يمكن أن يقلل من جاذبية مصادرات البلدان النامية في عيون المستهلكين الوعيين بيئيا في البلدان المستوردة (ومالمتقنة بصفة خاصة) . وعلى النقيض من ذلك ، قد تستطيع البلدان النامية أن تكسب ميزة موقعة بإظهار المزايا البيئية لمنتجاتها . وبما أن العديد من سياسات التغليف قد صفت بصورة

تركز بالدرجة الأولى على الاهتمامات البيئية للبلدان المتقدمة ، خصوصا فيما يتعلق بمشكلة التخلص من النفايات الحضرية وإدارتها ، فيإن البلدان النامية المصدرة قد تستطيع إيجاد فرص سوقية باظهار المزايا الملائمة بيئيا لما تقوم به من عمليات تغليف .

٧ - ونشطت بعف البلدان النامية مثل الهند وجمهورية كوريا ومنغافورة فبكرت بوضع أنظمة لها في مجال الوسم الإيكولوجي . وهناك بلدان أخرى مثل البرازيل تنظر في إمكانية إنشاء مثل هذا النظام . وبصورة عامة ، فيإن نظم الوسم الإيكولوجي التي استحدثت في البلدان النامية قد صيفت على غرار النظم القائمة بالفعل . وعادة ما تتتخذ معايير الوسم الإيكولوجي في البلدان المتقدمة نقطة انطلاق ، ثم يتم تكييف هذه المعايير مع الاحتياجات البيئية المحلية للبلد المعنى . ورغم أن الوسم الإيكولوجي داخلي المنح ، فالملامول أن يؤدي أيضا إلى تحسين العنصر البيئي لمنتجات التصدير وصفيها "صفراء" تفضي إلى توليد ميزة تجارية .

٨ - وتشير الدلالات السوقية إلى أن الطلب على المنتجات الملائمة للبيئة آخذ في الارتفاع ^(٤) . وتشير الاستقصاءات السوقية أيضا إلى توقيع زيادة الطلب على الخدمات البيئية (مثل غسل الحفاضات المتكررة المستعمال) في المستقبل شأنه في ذلك شأن الطلب على السلع . وينبه تقدير وضعته المؤسسة المالية الدولية إلى أن الطلب على هذه السلع والخدمات قد يتضاعف فيرتفع من ٣٠٠ مليار دولار في أوائل التسعينات إلى ٦٠٠ مليار دولار بحلول سنة ٢٠٠٠ ^(٥) .

الف - تخفيض الاستهلاك

٩ - يوفر "تخفيض الاستهلاك" لأرباب الصناعة وتجار التجزئة فرما سوقية تمكنتهم من كسب ولاء المستهلكين الوعيين بيئيا . وتدل الدراسات الاستقصائية على تنامي اهتمام المستهلكين بالخصائص البيئية لمنتجات . وهناك قطاع معين من السكان في بعض البلدان المتقدمة مستعد لدفع علاوة نظير المنتجات السليمة من الناحية البيئية ^(٦) . كما أن الانظمة البيئية قد أخذت تولد فرما جديدة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تعامل بالتقنيات والمنتجات المبتكرة والحمامة للبيئة ^(٧) . ويمكن للبلدان النامية أن تفتتن هذه الفرم لترويج منتجاتها وتقنياتها "الخضراء" بطبعتها . إلا أن المنتجات الملائمة للبيئة لا تفضل حتى الآن إلا إذا توفرت فيها أيضا خصائص أخرى مثل تميزها بحسن النوعية وارتقاء الفعالية وسهولة الاستعمال . ويظهر أن أغلبية المستهلكين غير مستعدين لدفع علاوة خدمة نظير المنتجات الملائمة للبيئة ^(٨) .

١٠ - وربما كان لبدعة الأزياء "الخضراء" السليمة ببيئا بعض الأهمية التقديرية بالنسبة للبلدان النامية . وتشير دراسة استقصائية للسوق إلى أنه من المتوقع للمبيعات من الملابس التي تراعي الاعتبارات البيئية أن تتضاعف أربع مرات من ٢٠ مليون دولار في عام ١٩٩٦ إلى ٨٠ مليون دولار في عام ١٩٩٦^(٩) .

١١ - وعلى العموم يمكن التمييز بين نوعين من المستهلكين: المستهلكون الأفراد والمشترون على نطاق كبير لحساب الشركات التجارية والمؤسسات والوكالات الحكومية . ويحرص المستهلكون الأفراد على طلب معلومات واضحة وموثوقة عن الأثر البيئي للمنتجات . وتهدف عمليات وضع العلامات التي تراعي الاعتبارات البيئية والمعايير المحددة لها إلى أن تكون موضوعية وأن تكون كذلك بمثابة دليل مفيد للمستهلكين . وفي بعض الحالات ، يمكن لأسماء الشركات المؤتمنة أن تلبي لدى المستهلكين حاجتهم لاستيقاظ من حماية البيئة .

١٢ - وبالنسبة لبعض فئات المنتجات ، يشكل المشترون من فئة الشركات الكبيرة والوكالات الحكومية المستهلكين الرئيسيين لها . ولذلك فإن أي برنامج لتشجيع "الاستهلاك الأخضر" لن يكون فعالا تماما ما لم يتوجه نحو أصحاب المشتريات الكبيرة الحجم لتزويدهم بمعلومات عن العنصر البيئي للسلع والخدمات الموردة .

باء - أثر الأنظمة البيئية على الفروع التجارية للبلدان النامية

١٣ - تستخدم "سياسات المنتجات"^(١٠) على نحو متزايد في البلدان المتقدمة لخدمة الأهداف البيئية . من ذلك أن عددا من البلدان المتقدمة قد وضعت قوائم بالمواد التي مستعمل على تخفيضها أو إزالتها على سبيل الأولوية . والهدف من التركيز على الأداء البيئي للمنتجات أن يفضي إلى الاستعاضة عنها بمنتجات طبيعية ، بالإضافة إلى تطوير منتجات ومواد أخرى ذات أفضلية من وجهة النظر البيئية . ويمكن لهذا التحول أن يفضي إلى ظهور بعض المزايا التجارية لصالح البلدان النامية .

١٤ - وقد تشكل سياسات المنتجات ذات الصلة بالبيئة أيضا حواجز سوقية تؤثر تأثيرا ضارا على صادرات البلدان النامية . وهذا يرجع إلى عدد من الأسباب . أولا ، بالنظر إلى أن البلدان النامية نادرا ما تهتم بسياسة سياسات المنتجات ذات الصلة بالبيئة ، فقد لا يتتوفر لها موى التزمر القليل من المعلومات حول السياسات القائمة أو الناشئة لهذه المنتجات . وعلاوة على ذلك وبالنظر إلى عدم الإلمام بالإجراءات الإدارية واجراءات الاختبار الالزمة لامداد شهادات المنتجات القائمة على أساس بيئي ، فإن بعض السياسات مثل اللوم الإيكولوجي يمكن أن تشكل عقبة . ثانيا ، لما كانت الأنظمة تنزع إلى التركيز على الاهتمامات البيئية المحلية (مثل سياسات إدارة النفايات المحلية) ،

فيإن توجيهات التغليف المماغة على هذا النحو قد لا تعطى أولوية عالية في البلدان النامية . إلا أن هذه البلدان قد تضطر ، من أجل المحافظة على حصتها السوقية ، للامتثال لمعايير واهتمامات لا يتوفّر طلب فوري عليها في أمواقها المحلية . وهكذا فإن كلّفة الامتثال للمعايير الناشئة في الأسواق الخارجية يمكن أن تكون عالية إذا كان يتعين أن تتحملها تجارة الصادرات وحدها . وإذا تفاوتت المعايير تفاوتاً كبيراً بين مختلف أمواق الصادرات ، فإن هذه المشكلة يمكن أن تزداد حدة . ثالثاً ، إذا كان يتّعّن استيراد استراتيجيات وتكنولوجيات الانتاج السليمة ببيئها من البلدان المتقدمة ، فإنّ هذا يمكن أن يعني إنفاقاً رأسمالياً مرهقاً بالنسبة للبلدان النامية التي تعاني من ندرة رأس المال .

١٥ - وثمة أمثلة على سياسات منتجية ذات توجه بيئي تساعّد في توضيح هذه المسألة . ويشكّل التغليف أحدى أهم القضايا ذات الصلة بالبيئة . فهو يؤثّر على معظم بنود الصادرات من البلدان النامية . ويعالج معظم التوجيهات المتعلقة بالتغليف عدداً مختاراً من الاهتمامات: تخفيف التلوّث في مصدره ، وإعادة التدوير ، وإعادة الاستعمال ، وزيادة التخلّص السهل إلى أقصى حد ، وتحفيظ استخدام الطاقة إلى أدنى حد ، وتحفيظ التلوّث في عملية التصنّيع (١١) . ومثل هذا التركيز يشير مشاكل بالنسبة للبلدان النامية على مستويين:

أولاً ، إن مواد التغليف التي تستخدمها هذه البلدان قد لا تكون مقبولة باعتبارها قابلة لإعادة التدوير في مختلف أمواقها المستهدفة . وهي قد تتّالّف من مواد غير مألفة كمواد تغليف في البلدان المتقدمة ، (مثل الخشب والجوت) . وهذه المواد قد لا تكون مشمولة في قائمة مواد التغليف المسموح بها رغم أن تأثيرها على البيئة يمكن أن يكون أقل ضراً بكثير من مواد التغليف المنتجة في البلدان الصناعية .

ثانياً ، إن مصدري هذه المنتجات قد يطالبون باستخدام علامة مميزة (1090) على مواد التغليف حيث أن المنتجات التي لا تتحمل هذه العلامة قد تصبح غير مقبولة لدى تجار التجزئة في بعض البلدان . ويمكن لاستخدام هذه العلامة أن يتطلّب دفع رسوم ترخيص ، الأمر الذي يفضي إلى زيادة في التكاليف .

١٦ - كما أنّ الوسم الإيكولوجي للمنتجات الموجّهة إلى سوق الصادرات بالدرجة الأولى يمكن أن يؤثّر أيضاً على تجارة البلدان النامية . ولا يوجد حتى الآن عدد كبير من المنتجات المصدرة من البلدان النامية يحمل وسماً إيكولوجياً . والواقع أنّ الأدلة التجريبية المتعلقة ببعض منتجات تصديرية تدل على أنّ هذا يمكن أن يشكّل حاجزاً أمام التجارة . وهذا يرجع إلى أن اختيار معايير وعيوب الوسم الإيكولوجي كثيراً ما يركّز

على الاهتمامات المحلية الضيقة بينما يغفل بعض العمليات الأخرى الملائمة بيئياً والمطبقة في البلدان النامية^(١٢) . وبالرغم من أن المنتوجات ليست مشمولة بعد في أي مخطط لللوم ايكولوجي ، فإن صناعة المنتوجات الالمانية تستقصي امكانية إدخال علامتين "حضر اوين" للمنتوجات^(١٣) . والعلامة الأولى هي علامة منتوج تعرف باسم "MST" أما العلامة الأخرى فهي علامة عملية الانتاج وتعرف باسم "MUT"^(١٤) . وينظر مشروع قائمة المعايير الخاصة بالختم "MST" على أن المنتوجات التي تحمل هذا الختم يجب لا تحتوي على بعض المواد الكيميائية التي تستخدم عادة في البلدان النامية في عمليات الصبغ والتجهيز النهائي^(١٥) . ولا تعتبر الأصباغ الطبيعية بديلاً ايكولوجيا رغم أنها قد تكون أنساب من الناحية البيئية^(١٦) . وقد تحتاج البلدان النامية على المدى القريب إلى استيراد المواد الكيميائية أو التكنولوجيات المسموح بها ليحق لها وضع العلامة البيئية . ومن هنا فقد تواجه بعض الصعوبات في الامتثال لهذه المعايير وإجراء الاختبارات المقابلة . ومن المتوقع أن يتم على المدى الطويل تشديد المعايير الايكولوجية القائمة ، إذ سيتم إدراج بعض المواد التي لم يتم النظر فيها حتى الآن وستصبح المعايير الايكولوجية المتعلقة بعمليات التجهيز مهمة على نحو متزايد .

جيم - استراتيجيات البلدان النامية في مجال الامتثال

١٧ - إن البلدان النامية بحاجة إلى معلومات عن المعايير البيئية القائمة والناشرة في أسواقها الرئيسية . وحالما يتم الحصول على هذه المعلومات ، قد يلزم استنباط سياسات حكومية تشجع المنتجين والمصدرين على اعتماد عمليات ومنتجات حميدة بيئياً . وإذا كان قد تم بالفعل تكييف المعايير البيئية ، وإذا كان الامتثال باهظ الكلفة ومؤثراً على القدرة التنافسية ، فإن البلدان النامية قد تود النظر في أن تطلب منها "اعفاءات معينة ومحددة زمنياً ، بصورة كلية أو جزئية"^(١٧) . وحين ينقسم الرأي العلمي حول قضية بيئية ، يجب على البلدان النامية أن تحرص على الاعراب عن اهتماماتها في محفل مناسب قبل أن تتم صياغة الأنظمة ووضع المعايير^(١٨) .

١٨ - وقد تكون لدى المشترين والحكومات في البلدان المتقدمة القدرة على مساعدة الجهود التي تبذلها الحكومات في البلدان النامية للوفاء بالمعايير البيئية . ففي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، على سبيل المثال ، حظرت المانيا استخدام كيماويات خماسي كلورالفينول (PCP) في صناعة المنتجات الجلدية . وقد كان المنتجون الهنود يستخدمون هذه المادة الكيميائية على نطاق واسع في دبغ الجلود ، وبالتالي فإن هذا الحظر سيؤثر تأثيراً ضاراً على مصادراتهم من الجلود إلى المانيا . ويتمثل أبرز الاختلافات التي واجهها المنتجون الهنود في سعيهم للامتثال لهذا المعيار في الافتقار إلى ما يكفي من المرافق الوطنية لاختبار كيماويات خماسي كلورالفينول . وقد تم تقديم مقترنات من خلال مشروع التصدير الهندي - الالماني (وهو برنامج تشتراك في

رعايتها حكومتا الهند والمانيا ووكالات أخرى) لتوفير مرافق أفضل لاختبار الجلود . واشتمل هذا المشروع على نقل التكنولوجيا ومعدات الاختبار ، وعلى حملات اعلامية برعاية حكومية بشأن بدائل خماسي كلورالفيينول . وقد بلغت الفترة الزمنية التي استغرقتها صناعة الجلود الهندية لكي تتنكّف مع هذه المعايير أكثر من سنتين^(١٩) .

١٩ - ويمكن ملاحظة بعض السمات العامة الأخرى فيما يتعلق باستراتيجيات البلدان النامية في مجال الامتثال للمعايير البيئية في أماقها الرئيسية . ومنها أن امكانية الوصول إلى المعلومات تكون أسهل عموماً عندما يكون المشترون على اتصال مباشر بالمنتجين ، وأن من الممكن الحصول على مساعدة تقنية وغير ذلك من إشكال المساعدة من المشترين من خلال قنوات الاتصال هذه .

٢٠ - وبالنظر إلى هذا الاعتبار ، فإن الحكومات قد تود تيسير تحقيق درجة أكبر من التنسيق بين المشترين والمنتجين بحيث يتم نشر المعايير والمتطلبات البيئية بصورة سريعة وبحيث يصبح الامتثال لهذه المعايير أكثر سهولة^(٢٠) . وقد كان البائعون والمشترون بالجملة الذين يعبرون عن نبض السوق من خلال التوسط بين تجار التجزئة والمنتجين حرفيين كل الحرص على شراء وتخزين المنتجات التي قد يثبت أنها ملائمة للبيئة ؛ بل إنهم قاموا في بعض الحالات بتزويد المنتجين بالمعلومات من خلال عقد حلقات التدaron والاجتماعات^(٢١) . وتتسم هذه "الوسمة" بأهمية أكبر بالنسبة للمنتجين على نطاق صغير الذين نادرًا ما يكونون على اتصال مباشر بالمشترين . وقد واجه هؤلاء معوبات أكبر في الامتثال للمعايير البيئية بالنظر إلى أنهم يواجهون معاوقة أكبر في الوصول إلى مرافق الاختبار والمعلومات فضلاً عن المواد الخام الأساسية الملائمة للبيئة (مثل مواد الصبغ في حالة المنسوجات) .

دال - الوسم الايكولوجي والفرص التجارية

٢١ - على الرغم من أن مخططات الوسم الايكولوجي متاحة للمستوردين من حيث المبدأ ، فقد تكون هناك من الناحية العملية معاملة مختلفة تماماً للمنتجات المحلية والمستوردة . ويمكن ارجاع ذلك إلى عدة أسباب ، وإن كان في الامكان تجنب المشاكل إذا شارك المستوردون في صياغة المعايير والعتبات ، حيث أنه كثيراً ما لا يجري النظر إلا في المشاكل البيئية المحلية .

٢٢ - و تستطيع البلدان النامية أن تنهج هذا السبيل فتستحدث أنظمة خاصة بها للوسم الايكولوجي . ومن شأن هذا أن يشجع صناعاتها على أن تعبّر عن اهتماماتها البيئية في شكل علامات تلخص على منتجاتها فتبهر أو تعزز "صورتها الخضراء" في أسواق صادراتها الرئيسية . وتدل تجربة نظم الوسم الايكولوجي القائمة في البلدان النامية على أن كلفة الشروع في تنفيذ هذه المخططات أقل منها في البلدان المتقدمة .

٢٣ - وفي حالة جمهورية كوريا ، على سبيل المثال ، لم تطور المعايير الأولية لمخطط الوسم الايكولوجي المحلي من خلال البحث المختبري في معظم الحالات ، وإنما اقتبست هذه المعايير من العلامة الايكولوجية اليابانية التي تعرف باسم "الملك الأزرق" (Blue Angel) والعلامة الكندية ECP ، ومع تكييفهما حسب مقتضى الحال . وهذا بيان كلفة تطوير العلامة الكورية قد اقتصرت على كلفة عقد اجتماعات مع اللجان الرئيسية والفرعية المختصة في كل من البلدين بالعلامات الايكولوجية . كما تم تكييف المخططات القائمة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، ولكن المقارنة تبين أن المخطط المعتمد هو أقرب إلى النظام الياباني منه إلى النظام الألماني . ومن الأمثلة على ذلك أن عدد الشركات التي يمكنها الحصول على العلامة الايكولوجية ضمن كل فئة من فئات المنتجات ليس مقيدا ؛ فجميع الشركات المستوفية للمعايير يمكن أن تحصل على العلامة . وهذا يتعارض مع النظام الألماني وبصورة خاصة مع النظمتين الفرنسية والكندية حيث تقتضي المعايير عدم منح العلامة إلا لنسبة تبلغ ٢٠ في المائة من أهم الشركات (من الناحية البيئية) .

٤ - وقد استند نظام "العلامة الخضراء" في سنغافورة إلى المخططات القائمة للوسم الايكولوجي في تعريف معايير الوسم دون الاعتماد على مخطط وحيد . ومن الأمثلة على ذلك أن معايير وسم منتجات الورق تستند إلى المخطط الياباني بينما وضعت في كندا المعايير الخاصة بعلامات زجاجات الممابيج الفلورية الصغيرة . وبالنسبة لمنتجات معينة ، كانت منسقة رائدة أيضا حيث أنها كانت ، على سبيل المثال ، أول بلد يضع معايير خاصة بالبطاريات القلوية .

٥ - وفي سنغافورة ، كما في سائر البلدان التي توجد فيها مخططات للوسم الايكولوجي ، يصعب تقدير التكاليف غير المباشرة التي يتحملها المصنّع لامتنفاسة معايير الوسم: إذ لم تفتر الشروط حتى الآن إلى تغيير تكنولوجياتها من أجل الامتثال للمعايير . وعلاوة على ذلك وبالنظر إلى أن المنتجات التي تحمل "العلامة الخضراء" لا تكلف في معظم الحالات أكثر (أو أكثر بكثير) من المنتجات التي لا تحمل هذه العلامة ، فإن التكاليف غير المباشرة التي تحملها الشركات للحصول على العلامة ليست على الأرجح عالية جدا . يضاف إلى ذلك أنه بالنظر إلى أن المقصود بالمخطط هو تبسيط إجراءات التحقق والاختبار ، فإن تكاليف الاختبار لا تبدو مرهقة .

٦ - وتشير المعلومات السوقية بشأن مخططات الوسم الايكولوجي القائمة في البلدان النامية إلى أن التكاليف المباشرة وغير المباشرة للحصول على العلامات الايكولوجية لن تؤدي إلى خسارة في القدرة التنافسية للمنتجين في هذه البلدان . كما أن الأدلة المتعلقة بالحصص السوقية المحلية تشير أيضا إلى أن الحجم السوقية ، بالنسبة لبعض

فُنّات المنتجات على الأقل ، قد توسيع عند حصول الشركات على العلامات الايكولوجية (٢٢) . وهذا يدل على أن البلدان النامية قد تكون قادرة على الحصول على بعض المزايا التجارية من خلال استخدام العلامات الايكولوجية .

٢٧ - وقد بدأت البلدان النامية في موافقة معاييرها مع معايير البلدان المتقدمة . ومن الأمثلة على ذلك أن المخططات الثلاثة المشار إليها أعلاه تتضمن جميعا وبصورة عامة معايير مماثلة للمخططات الأخرى المتعلقة بمنتج مماثلة . إلا أن بعض البارامترات المهمة مثلا في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قد لا تكون مهمة في البلدان النامية ؛ وبالمثل فإن بعض المشاكل البيئية قد تكون أكثر أهمية بالنسبة للبلدان النامية منها بالنسبة للبلدان المتقدمة . غير أن هذه الاختلافات طفيفة مما يدل على أن هناك مجالا كبيرا للاعتراف المتبادل بمخططات الوسم الايكولوجي ؛ ومن شأن هذا الاعتراف المتبادل بمختلف المخططات ، إذا ما قبل على المستوى الدولي ، أن يهيئ الاحوال الالزامية لحدوث توسيع ذي شأن في الفرض التجاري للبلدان النامية مع تنامي اهتمام المستهلكين بالمنتجات الملائمة للبيئة في جميع البلدان .

هاء - استنتاجات وتوصيات

٢٨ - إن معظم البلدان النامية متكون في البداية بحاجة إلى مساعدة تقنية لفهم الأنظمة والمعايير البيئية القائمة أو الناشئة في أسواق مادراتها والامتثال لها . وتمثل أحدى قنوات الحصول على هذه المعلومات في شبكة المصادر والمصادر والمصادر . وقد تكون امكانية الوصول إلى هذه القناة صعبة بالنسبة للمنتجين على نطاق صغير الذين لا يتوفّر لهم اتصال مباشر بالمشترين لمنتجاتهم . وقد يلزم أن تقوم وكالات التسويق الوطنية أو الحكومات بتوفير ما يلزم من المعلومات والمواد الخام ومرافق الاختبار والتكنولوجيات . كما يمكن لمنظمات دولية مثل الاونكتاد أن توفر معلومات عن الأنظمة البيئية التي يتحمل أن يكون لها أثر على مادرات البلدان النامية .

٢٩ - ويعكّف الاونكتاد على إنشاء قاعدة بيانات بشأن التدابير البيئية التي تؤثّر على التجارة . ولهذه الغاية تعمل أمانة الاونكتاد على تنقيح قاعدة بيانات الأونكتاد المتعلقة بتدابير الرقابة التجارية التي يتولى إدارتها نظام الأونكتاد للمعلومات المتعلقة بتدابير الرقابة التجارية . وتشتمل قاعدة البيانات على طائفة واسعة من التدابير المتعلقة بمنتجات محددة ، مثل الفراش ، والمعايير والأنظمة المتعلقة بالمنتجات ، وعمليات الحظر ، ومتطلبات التغليف ، والوسم الايكولوجي . ويطبق معظم هذه التدابير على المنتجات المنتجة محليا والمنتجات المستوردة سواء بسواء . ومن شأن قاعدة البيانات ، حالما يتم إنشاؤها ، أن تسهم في الجهود الرامية إلى صياغة

استراتيجيات تصدر تعكس السياسات والتدابير البيئية في الأسواق الرئيسية وتعزز أنشطة الفريق العامل المخصص .^(٢٣)

٣٠ - وقد يكون في مقدور البلدان النامية الحصول على أصغار أعلى نظير منتجاتها وخدماتها الملائمة للبيئة . ولذلك فإن من مصلحة هذه البلدان أن تستكشف الفرص السوقية المتاحة لتوسيع هذه الصادرات . ومن أجل المساعدة في عملية استكشاف السوق ، قام الأونكتاد بتصميم برنامج عمل يشتمل على تحديد للمنتجات الطبيعية التي تتوجهها البلدان النامية والتي يمكن أن تحل محل بعض المنتجات الضارة بالبيئة والتي تستخدم حالياً في البلدان المتقدمة^(٢٤) . ويدعو المشروع إلى إعداد خلاصة وافية بالمنتجات التي يمكن توسيع استخدامها . وسيتبع هذا المشروع إجراء دراسة حول ما إذا كان من الممكن من الناحية الواقعية زيادة عرض هذه المنتجات الملائمة للبيئة . وتشتمل المسائل الأخرى التي سيتم بحثها على: فرص إعادة تدوير منتجات وسلع محددة ؛ والآثار البيئية والتجارية التي تترتب على توسيع عملية إعادة التدوير ؛ والفوائد التي تتحقق للبلدان النامية نتيجة لإعادة التدوير .

٣١ - وقد أسمحت بحوث الأونكتاد في وضع ترتيب تدريسي شامل في مجال التجارة والبيئة . ويجري تطوير هذا الترتيب في سياق مشروع الأونكتاد للتدريب في مجال التجارة "TRAINFORTRADE" وسيتمثل أحد عناصر هذا الترتيب التدريسي الشامل في تقييم اتجاهات الأفضليات الاستهلاكية ، والمعايير ذات الصلة بالبيئة التي يمكن أن تؤثر على الواردات من البلدان النامية . كما ستتم معالجة سبل التنبؤ بمثل هذه الاتجاهات . وعلاوة على ذلك ، سيبيّن الترتيب التدابير التي يمكن بها دمج الاهتمامات والقوانين والأنظمة البيئية في سياسات التمديير . كما سيتم استكشاف الامكانيات التجارية الجديدة التي يحتمل أن تنجم عن اهتمام المستهلكين بالبيئة في معظم البلدان المتقدمة .

٣٢ - وقد أعربت البلدان النامية عن قلقها إزاء برامج الوضم الايكولوجي وغير ذلك من السياسات التي تؤثر على منتجاتها التمدييرية . وقد طلبت هذه البلدان معلومات عن المنتجات المشمولة بها والجوانب التنفيذية . واستجابة لذلك ، وضع الأونكتاد مشروعـا (يموله المجلس الكندي لبحوث التنمية الدولية) بشأن الوضم الايكولوجي والتجارة . وسيشتمل هذا المشروع على جمع المعلومات المتعلقة بتنظيم الوضم الايكولوجي في اقتصادات البلدان المتقدمة ، بغية تمكين البلدان النامية من استكشاف الأفضليات السوقية ثم مياغة وتنفيذ سياسات تعزز تمدير المنتجات التي يرجع منها علامات ايكلوجية . يضاف إلى ذلك ، ولربما كان هذا هو الأهم ، أن المشروع سيبيّن الآليات التي يمكن بموجبها التعبير عن مصالح واهتمامات البلدان النامية لدى صياغة تدابير بيئية مقبولة دولياً وذات ملة بالمنتجات مثل تدابير الوضم الايكولوجي .

٢٣ - ومن أجل ترويج التجارة ، يمكن للبلدان النامية أن تستحدث نظم خاصة بها للوسم الایكولوجي يمكن أن تصاغ في إطار الهيئات الوطنية لتوحيد المعايير . والجدير بالذكر أن المنظمة الدولية لتوحيد المعايير (ISO) قد أنشأت لجنة تقنية معنية بالادارة البيئية هي لجنة ISO/TC 207^(٢٥) . وتقوم اللجان الفرعية التابعة لهذه اللجنة بدراسة مواضيع مثل: تحليل دورة الحياة ، ووضع العلامات البيئية ، ومعايير الأداء البيئية ، والارشاد البيئي فيما يتعلق بمعايير المنتجات . وستقوم اللجنة الفرعية المعنية بالعلامات البيئية والتابعة لهذه اللجنة بانشاء قاعدة بيانات بشأن العلامات البيئية تعالج المعايير المتعلقة بفتحات المنتجات وأماليب الاختبار والتحقق ، واستعراض وثائق برامج ممارسى المهنة ؛ ودعم العمل الذي يتضطلع به المنظمات الدولية والاطلاع على هذا العمل . وقد أوصى هذا الفريق بأن تتفادى برامج ممارسى المهنة انشاء الحواجز التجارية في أي عنصر من عناصر برامجهم .

٢٤ - ويتسم الاعتراف المتبادل بالعلامات الایكولوجية بأهمية بالغة . وقد ظهرت موايق في هذا الشأن في مقتراحات للاعتراف المتبادل بعلامة البلدان النوردية (وتعرف باسم علامة البجعة البيضاء) (White Swan) وعلامة الجماعة الاقتصادية الأوروبية وكذلك الاعتراف المتبادل بين "الخيار البيئي الكندي" و"الختم الأخضر" للولايات المتحدة الأمريكية . ويمكن بسهولة توسيع نطاق هذه المخططات لتشمل برامج وضع العلامات في البلدان النامية حيث أن معظم هذه البرامج تتضمن العديد من العناصر المشتركة مع برامج البلدان المتقدمة^(٢٦) .

٢٥ - وقد تود البلدان النامية أيضاً أن تشارك وتعزز اهتماماتها في المحافل التي تجري فيها حالياً صياغة الانظمة البيئية^(٢٧) . ولدى صياغة المعايير والأنظمة البيئية على أساس دولي ، يجب ايلاء الاعتبار الواجب لاحتياجات الانمائية للعالم النامي^(٢٨) .

ثانيا - سياسات التكيف الهيكلي والفرص
التصديرية للبلدان النامية

٣٦ - يركز هذا الفصل على سياسات التكيف الهيكلي التي تساعدها الحكومة وأمكاناتها لفتح آفاق فرص تصديرية جديدة للبلدان النامية واجراء تحسينات ممكنة في سياسات التكيف الهيكلي . وتنحصر المناقشة على سياسات التكيف التي من شأنها أن تؤثر على الفرص التصديرية في قطاعات الصناعة التحويلية .

ألف - امتراف عام لبرامج الدعم المتعلقة بالصناعة والعمالة في بلدان الاقتصاد
السوقى المتقدمة

٣٧ - نفت حكومات البلدان المتقدمة سلسلة متكاملة وشاملة من مخططات الدعم المتعلقة بالصناعة والعمالة تختلف بين البلدان . في الجماعة الاوروبية توفر معاهدة ماستريخت أساسا قانونيا محددا يمكن للدول الأعضاء أن تستند إليه في اتخاذ إجراء منسق لتحقيق عدد من الأهداف المتعلقة بالصناعة في إطار سوق مفتوحة وتنافسية . ومن الأمثلة على هذا الإجراء تحسين استجابة الصناعة للتغير الهيكلي والتوجيه على أفضل استغلال لامكانيات الصناعية لسياسات الابتكار والبحث والتطوير . وهناك حاليا بالمثل تركيز جديد في الولايات المتحدة الأمريكية على الحاجة إلى تطوير استراتيجية صريحة ونهج أكثر تنسيقا للمسائل المتعلقة بالصناعة ، مع تركيز أكبر على الاستثمار غير المادي وعلى تنمية الموارد البشرية .

٣٨ - وفي إطار مشروع "الاعانات والتكيف الهيكلي" للجنة الصناعة بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، أنشأت اللجنة قاعدة بيانات للمعلومات تضم مخططات الدعم التي تنفذها ٢٢ بلدا عضوا وللجنة الاتحادات الاوروبية . وتم تصنيف أهداف السياسة العامة لنحو ٩٠٠ برنامج دعم تفطيها قاعدة المعلومات في ثماني مجموعات: (أ) البرامج القطاعية الرامية إلى تحسين قدرة قطاعات معينة على المنافسة ؛ (ب) مخططات للجوء استثنائيا إلى كفالة الشركات التي تعاني من مصاعب (معونة لاجتياز الأزمة)^(٣٩) ؛ (ج) برامج مكرمة لتدعم نفقات وقدرات البحث والتطوير ؛ (د) معونة استثمارية عامة تتوافر أساسا في شكل امتيازات ضريبية ؛ (هـ) تقديم الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم ؛ (و) مخططات لدعم التنمية الإقليمية في مجالات تعاني من معوقات في التكيف ومن معوقات البعد الجغرافي ؛ (ز) دعم العمالة والتدريب ؛ (ح) تدابير معونة تتصل بالمدارس (مثل تسهيلات معايدة التسويق وائتمانات التصدير وضمان الاستثمار) وبرامج لدعم الاستثمارات الأجنبية من جانب الشركات المحلية^(٤٠) .

٣٩ - ويبيّن الجدول ١ بشكل عام كيفية تخصيص الموارد في إطار مخططات الدعم هذه في البلدان المتقدمة . ومن الملحوظ أن المعيونة الاستثمارية العامّة نتائج الاصلاحات التي قللت من الامتيازات الضريبية . غير أن الإنفاق في المعيونة الاستثمارية العامّة ظل يمثل أكبر بند في التكاليف . كما تم تكبد نفقات كبيرة نسبياً في دعم الأنشطة الإقليمية المتعلّقة بالتنمية والصادرات . أما النفقات بشأن برامج أخرى منها الدعم القطاعي ، والبحث والتطوير ، ودعم العمالة والتدريب ، فكانت أقل بشكل واضح . ومع ذلك ينبغي ملاحظة أن دعم العمالة والتدريب المبين في الجدول ١ يشمل فقط المخططات التي أمكنها أن تقلل مباشرةً من تكاليف الشركات في جهود العمالة والتدريب .

٤٠ - إن إنشاء آليات شفافة مستقلة سياسياً على الصعيد الوطني ، كما أوصت الفقرة ١٢٢ من التراخيص ، من شأنه أن يساعد في تقييم آثار تدابير الدعم الحكومي على الاقتصادات المحلية ككل وأثراها على المصالح التقديرية للبلدان النامية . كما أن توفير فرص أرحب لوصول المنظمات الدولية إلى قاعدة بيانات منتظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن تدابير الدعم الحكومي من شأنه أن يسهم أيضاً في زيادة الشفافية في اتخاذ السياسات المتعلّقة بالتجارة .

باء - دور سياسات الدعم في البلدان المتقدمة في عملية التكيف وآثارها على الفروع التقديرية للبلدان النامية

٤١ - إن سياسات الدعم المتبعة في البلدان المتقدمة تستهدف أساساً تحسين القدرة التنافسية للإنتاج والصادرات واستجابة أسواق العمل لاحتياجات المهارات المتغيرة . ونادرًا ما ينظر إلى خلق فرص تطويرية جديدة للبلدان النامية في هذا السياق .

٤٢ - إن آثار سياسات الدعم الحكومي في البلدان المتقدمة على الفرص التقديرية للاقتصادات النامية تعتمد على طبيعة الاستراتيجية الخامّة بالتكيف التي تتبعها الشركات بمساعدة الحكومة . في بعض الاستراتيجيات التكيف قد توسع من الفرص التقديرية . وقد يفضي التخلُّص من قطاعات الانتاج غير المربح ، أو التحول إلى منتجات أرقى من حيث النوعية أو نقل خطوط الانتاج المتقدمة إلى البلدان النامية إلى أن يفتح أسواق جديدة في القطاعين الأدنى والأوسط لمصادرات الاقتصادات النامية .

٤٣ - وهناك استراتيجيات تكيف معينة قد تؤدي إلى ازدياد المنافسة على منتجات التصدير من البلدان النامية . إن ترشيد وتحديث الانتاج ، بما في ذلك إدخال تكنولوجيات موفرة للعمالة ، من شأنهما أن يزيداً من القدرة التنافسية في القطاعات التي تواجه منافسة قوية من الواردات . وإذا أدى هذا الترشيد والتحديث إلى وفورات في التكاليف وتحسينات في الانتاجية ، فمن المرجع أن يؤثر ذلك وبالتالي على قدرة البلدان النامية في النجاح في الأسواق . وقد يحد من قدرة مصدري البلدان النامية على اتباع مسار تكيف مماثل لقيود الموارد لديها والاختلافات في توافر عوامل الانتاج .

بيان الدعم المتعلق بالصناعة والمالية في بلدان الاقتصاد المترافق المتقدمة:
أهداف السياسة العامة للنفقات الحكومية ، ١٩٨٩-١٩٩٦

أهداف السياسة العامة صافي التكلفة الحكومية
(بillion الدولارات الجارية) (بالنسبة السنوية)

السنة	البرامـج	صـافي المـسـاحـ	صـافي المـسـاحـ	صـافي المـسـاحـ
١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥
العدد الحكومي (١)	١٦٦	١٦٧	١٦٨	١٦٩
من التكلفة الحكومية	٣٩	٤٠	٤١	٤٢
برامـج قطاعية	١٣	١٤	١٥	١٦
مـعـونـات لـاجـتـياـز الـازـمة	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠
دعـم الـبحث وـالـتطـوير	١٥٩	١٦٠	١٦١	١٦٢
الـتنـمية الـاقـلـيـة	١٣٦	١٣٧	١٣٨	١٣٩
مـوـنة اـسـتـشـارـيـة عـامـة	١٣٣	١٣٤	١٣٥	١٣٦
برـامـج الشـرـكـات الصـغـيرـة	١١٧	١١٨	١١٩	١٢٠
وـالـمـتوـسطـة الـعـجمـ	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠
دعـم الـسـيـالـة وـالـتـدـريـب	٦٠	٥٩	٥٨	٥٧
مـهـارـات مـتـصـلـلة باـتـصـديـر	٩١	٩٢	٩٣	٩٤
الـمـعـدـود	٨٧٩	٨٧٩	٨٧٩	٨٧٩
المـسـاحـ	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المـسـاحـ

دـعـم الـسـيـالـة وـالـتـدـريـب
مـهـارـات مـتـصـلـلة باـتـصـديـر

برـامـج الصـغـيرـة
وـالـمـتوـسطـة الـعـجمـ

برـامـج قـطـاعـيـة

صـافي المـسـاحـ

الـمـدـد الـحـوـكـمـيـة

صـافي المـسـاحـ

صـافي المـسـاحـ

الـمـدـد الـحـوـكـمـيـة

الـمـدـد الـحـوـكـمـيـة

المـصـدر: منظمة التعاون والتنمية فـي المـيدـان الـاـقـتـمـادـي ، Industrial Policies in OECD countries Annual Review 1992 , Paris 1992.

(١) يـشير صـافي المـسـاحـ من التـكـلـفـة الـحـوـكـمـيـة إـلـى عـدـد الـبـرـامـج الـتـقـدـيمـيـة عـلـى الـاـقـلـل عـن صـافي التـكـلـفـة الـحـوـكـمـيـة .

٤٤ - إن تعين كيفية تأثير مساعدات التكيف المقيدة من الحكومات على الفرص التقديرية للبلدان النامية أمر صعب إلى أبعد حد . فالمعلومات بشأن عملية التكيف على المستويات القطاعية وبشأن تدابير الدعم المناسبة ذاتها ليست متاحة بيسر (٢١) . في حالات كثيرة قد ترتبط الشركات بين هنئ استجابات التكيف وبين الاستفادة من مختلف تدابير الدعم لكل منها (٢٢) . ومن الصعوبة بمكان حاولة تحديد صلة سببية بين تدابير دعم حكومية محددة واجراءات تكيف محددة من جانب الشركات وبين اجراءات التكيف المتنفذة والزيادات الملحوظة في الصادرات من البلدان النامية .

٤٥ - ويحدد هذا الفصل بعض الاعتبارات الأولية المتعلقة بالاشر المحتمل للتكيف الهيكلي المدعم من الحكومة على الغرم التقديرية للبلدان النامية . وفي هذا المضى يتم تحليل خمسة مجالات منفصلة للدعم: البرامج القطاعية ، وبرامج البحث والتطوير ، وسياسات التنمية الإقليمية ، والبرامج المتصلة بالعمالة والتدريب ، ودعم الاستثمار الأجنبي الخام في البلدان النامية . ولا بد من التذكير بأن الحواجز التجارية الحمائية التي ما زالت تبقى عليها بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة تعطل التكيف الهيكلي تمشيا مع المواقف التنافسية المتغيرة ، وينبغي وبالتالي استبعادها . إن نجاح نتيجة جولة أوروغواي سيكون أمرا فائق الأهمية في هذا الصدد . ومن الواضح أن هناك تطورات أخرى كثيرة تؤثر على التغير والتكيف الهيكليين في البلدان المتقدمة وتؤثر وبالتالي على الغرم التقديرية للاقتصادات النامية . ومن بين هذه التطورات الرئيسية تكوين السوق الأوروبية الواحدة (٢٣) .

(٤) برامج الدعم القطاعي

٤٦ - استهدفت البرامج القطاعية أساسا قطاعات الانتاج المتقدم و/أو القطاعات التي تواجه منافسة دولية حادة (مثل بناء السفن ، الصلب ، المنتوجات ، السيارات ، منصاعات المجال الجوي والالكترونيات) . وكان الزخم الأساسي يتوجه إلى تدعيم القدرة التنافسية الدولية للقطاعات المستهدفة (٢٤) .

٤٧ - وفي سياق برامج الدعم القطاعي ، شجعت حكومات البلدان المتقدمة أحيانا على تدابير ترشيد تشمل التخلص من خطوط الانتاج غير المربح . فمثلا مع الاتحاد الأوروبي للرحم والصلب إلى إجراء تخفيضات في القدرة على إنتاج الصلب الخام ومنتجات معينة شبه جاهزة من الصلب منذ أوائل الثمانينيات (٢٥) . وربما لم تستفد البلدان النامية من ذلك في جميع الحالات . فظلت هناك قدرات زائدة ملموسة في صناعة الصلب في أوروبا الغربية ، وظلت واردات الجماعة الأوروبية من الصلب من البلدان النامية الرئيسية الموردة (مثل البرازيل وجمهورية كوريا وفنزويلا ويوغوسلافيا سابقا) تتعرض لقيود الضوابط الكمية وقيود التقدير الطوعية . ونتيجة لذلك ظل توغل واردات الحديد

والصلب من جميع البلدان النامية الى اسواق البلدان الاوروبية الرئيسية (٣٦) منخفضا ، وإن زادت هذه الواردات زيادة طفيفة من ٠,٨٪ في المائة في ١٩٨٠ الى ٢٪ في المائة في ١٩٩٠ . وفي حالة جمهورية كوريا ظلت نسبة التوغل في السوق خلال الفترة نفسها عند مستوى ١٪ في المائة تقريبا . ومن الواقع أن مصدري الصلب في البلدان النامية لم يكسبوا اسواقا جديدة تتناسب مع قوتهم التنافسية وقدراتهم التوريدية .

(ب) برامج دعم البحث والتطوير

٤٨ - يستهدف دعم البحث والتطوير زيادة المخصصات المكرمة لهذا الجهد من جانب الشركات عن طريق تقديم امتيازات ضريبية اماما . وتشجع على الابتكار ونشر التكنولوجيات الجديدة مجموعة واسعة من تدابير الدعم المحددة على مستوى الشركات أيضا (٣٧) . وفضلا عن ذلك تركز برامج دعم التكنولوجيا تحديدا على عدد من المجالات التي تعتبر ذات أهمية خاصة ، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات (٣٨) ، وتكنولوجيات الطاقة الجديدة ، والمواد الجديدة والتكنولوجيات الحيوية . وكانت المنح المالية هي الأدوات الأساسية لتنفيذ مخططات التكنولوجيا تحديدا . إن الدعم الحكومي المقدم للبحث والتطوير الذي يشجع على تحسين جودة المنتجات في الأسواق من شأنه أن يساهم اسهاما ملحوظا في التكيف الهيكلي . وفي الحالات التي تستخدم فيها الشركات هذا الدعم للانتقال الى منتجات ذات نوعية أعلى - مثلما يفعل منتجو الأذنـية بمساعدة من برنامج "برأيت" للبحث والتطوير في مجال البحوث التكنولوجية الأساسية وتطبيقات التكنولوجيا الجديدة في الجماعة الأوروبية - فإن انحسابها من قطاعات الأسواق الأدنـى لا بد وأن يتـيح فرـما تصـديرـية جـديدة للبلـدان النـامية لـتوـافـر قـدرـات توـريـدية فـي المـجالـاتـ التيـ شـفـرتـ نـتيـجةـ لـذـلـكـ .

٤٩ - ومن شأن دعم البحث والتطوير أن يقوـيـ الـقدرةـ التـنـافـسـيةـ لـالـمنـاعـاتـ النـاضـجةـ فـيـ الـبـلـدانـ الـمـتـقـيـعـةـ مـنـ خـلـالـ تعـزيـزـ الـعـلـمـيـاتـ الـمـبـتـكـرـةـ الـتـيـ تـقـلـلـ مـنـ كـلـفـةـ الـانتـاجـ ،ـ وـخـامـةـ كـلـفـةـ الـيـدـ الـعـامـلـةـ .ـ وـنـتـيـجـةـ لـذـلـكـ أـصـبـحـ بـلـدانـ نـامـيـةـ كـثـيرـةـ تـشـعـرـ بـالـقـلـقـ لـاحـتمـالـ فـقـدانـهاـ الـمـيـزةـ النـسـبـيـةـ الـتـيـ كـانـتـ تـمـتـلـكـهاـ حـتـىـ الـآنـ فـيـ خطـوـتـ الـانتـاجـ كـثـيـرـةـ الـعـمـالـةـ .ـ وـيـتـبـاـينـ التـقـدـمـ فـيـ الـاستـفـادـةـ مـنـ تـكـنـولـوـجـيـاتـ الـانتـاجـ الـجـديـدـةـ فـيـماـ بـيـنـ الـقطـاعـاتـ .ـ

٥٠ - إن التقدم التكنولوجي في عمليات الغزل والنسيج مثلا قد حسن كثيرا من الوضع التنافسي لصناعة المنسوجات في البلدان المتقدمة ، مما جعلها تشكل نشاطا عالـيـاـ الـكـثـافـةـ فـيـ رـأـىـ الـمـالـ .ـ وـاحـتـفـظـتـ الـبـلـدانـ النـامـيـةـ بـوـجهـ عـامـ بـمـيـزـتهاـ التـنـافـسـيةـ فـيـ الـانتـاجـ الضـخمـ لـالـمـنـتـجـاتـ الـمـنـمـطـةـ ،ـ لـكـنـ كـثـافـةـ رـأـىـ الـمـالـ العـالـيـةـ لـلـانتـاجـ (ـوـمـاـ يـرـتـبـطـ بـهـاـ مـنـ كـلـفـةـ مـدـخـلـاتـ الـطاـقةـ)ـ ضـيـقـتـ مـيـزـةـ كـلـفـةـ عـلـمـلـهاـ فـيـ أـجـزـاءـ كـثـيـرـةـ مـنـ قـطـاعـ الـمـنـسـوجـاتـ .ـ

٥١ - إن جاذبية تدابير دعم البحث والتطوير يمكن أن تتباين بين مختلف الصناعات وبالتالي يختلف أثرها في عملية التغير الهيكلي . وفي الحالات التي لا يجد فيها دعم البحث والتطوير سوى استجابة فاترة من صناعات معينة ، سصاحب ذلك ضعف في الأثر على التغير الهيكلي سواء في خلق أسواق جديدة أو توليد منافسة متزايدة .

(ج) سياسة التنمية الإقليمية

٥٢ - استهدفت برامج الدعم الإقليمي تيسير التكيف في المناطق التي تعتمد اعتماداً كبيراً على صناعات معينة تتعرض لضغط قوي من أجل تغيير هيكلها ، مثل بناء السفن والصلب والمنسوجات . كما استهدفت برامج الدعم تعزيز تنمية المناطق "المختلفة" التي تعاني من ضعف عام في النشاط الاقتصادي والهيكل الأساسي . وشملت تدابير الدعم الرئيسية تقديم امتيازات ضريبية تفيد كل الشركات التي تستثمر أو تعمل في منطقة بعينها ، وتقديم المنع في حالة حدوث عمليات تدخل انتقامية .

٥٣ - ومن شأن هذه البرامج أن تولد فرصاً تسويقية جديدة للبلدان النامية إذا ما أفضت إلى الانهاء التدريجي لقطاعات الانتاج التي تتمتع فيها الاقتصادات النامية بقدرات توريد منافسة . ومن خلال برنامج "الاطار الداعم للجماعة" للمندوب الاجتماعي الأوروبي ، تساعد الجماعة الأوروبية المناطق التي تعاني من مشاكل التكيف . ومن بين أهدافه الرئيسية تخفيف المخنة التي يسببها تدني صناعات معينة . ويتم ذلك بالمساعدة على إنشاء صناعات جديدة وتوفير إعادة التدريب . فمثلاً مساعد البرنامج في التكيف لاغلاق خطوط انتاج غير منافسة في المنسوجات والملابس والصلب .

٥٤ - إن برامج الدعم الإقليمي التي تستهدف تعزيز التنمية الصناعية في المناطق الأشد فقرًا وتهميشاً من شأنها أن تؤثر على فرص أسواق البلدان النامية عند تقديم المساعدة لإنشاء صناعات تنافس الموردين من الاقتصادات النامية . ومن الأمثلة على ذلك ما قدمته الجماعة الأوروبية من مساعدة كبيرة لصناعة الأحذية في شمال البرتغال ، وبذلك قللت كثيراً من المخاطر المالية للمستثمرين . وفي تلك الحالة أصبحت المصادر تنافس بوجه خامصadoras البلدان النامية في شمال إفريقيا . ومع ذلك ، وعند إنهاء المساعدة تدريجياً ، واجهت شركات كثيرة في شمال البرتغال صعوبات إذ ثبت ضعف قدرتها على المنافسة . وينبغي استقاء دروس من هذه التجربة هو أن المساعدة المالية المقدمة بموجب برامج التنمية الإقليمية من المرجع أن تهدر ما لم تتوفر عوامل هامة للقدرة التنافسية - مثل تحقيق انخفاض كافٍ في كلفة اليد العاملة كما في حالة صناعة الأحذية .

(د) برامج الدعم المتعلقة بالعماله والتدريب

٥٥ - تستهدف التوجهات الاماسية لبرامج سوق العمل في البلدان المتقدمة تعزيز الحراك المهني والاقليمي لليد العاملة وتحسين المعلومات بشأن مجالات التوظيف والمهارات المطلوبة . وبتحديد أكثر ، تهدف البرامج الى مد "الثغرات المهاريه" في أسواق العمل ، أي مواجهة عدم التكافؤ النوعي بين العرض والطلب في سوق العمل .

٥٦ - وفي الحالات التي تشجع فيها برامج سوق العمل على توافر العمالة الماهرة المطلوبة في قطاعات الانتاج التي تتمتع بامكانيات نمو متطرفة الاجل ، تساعد هذه البرامج على تشكيل انماط انتاج تتمش مع المواقف التنافسية ، وتعتمد بالتالي في التكيف الهيكلي . وإذا أمكن توجيه موارد العمالة بشكل متزايد الى قطاعات نمو جديدة ، يرجع أن يقل الاعتماد على القطاعات المتقدمة كمصدر للعمالة . ويتوقع أن تتقلص بالتالي الضغوط الحمائية ، مما ييسر من فرص وصول صادرات البلدان النامية الى الأسواق .

٥٧ - إن اعادة تدريب العمال الذين يزيدون عن الحاجة نتيجة انتقال الطلب على العمال في القطاعات المتقدمة الى القطاعات التي تشهد نموا من شأنه أن يسمح في تحقيق سلامه أكبر في عملية التكيف الهيكلي . فالامر لن يقتصر فقط على اعادة توزيع موارد العمالة ، بل سيتم أيضا خلق فرص موقية لمنتجات الشركاء التجاريين بما في ذلك البلدان النامية . غير أن التجربة في برامج أسواق العمل في البلدان المتقدمة كانت من الناحية العملية مخيبة للآمال الى حد ما في هذا الصدد .

٥٨ - وقد ثبت أن اعادة التدريب أمر صعب بمنتهى خاصه في حالة العمال الذين تستفسن عنهم المصانع الناضجة المنافسة للواردات حيث تكون للبلدان النامية مصالح تصديرية قوية وقدرات توريدية منافسه . وكان من المعوقات الرئيسية وجود نسبة عالية من العمال كبار السن والعمال ذوي المهارات والمستويات التعليمية المنخفضة نسبيا . وكثيرا ما كان توفير استحقاقات التقاعد المبكر هو الحل الوحيد لتخفيف اثر تكاليف التكيف للعمال كبار السن الذين مُرحووا بعد طول عملهم في صناعات معينة . إن نطاق تخفيف اليد العاملة من خلال مخططات التقاعد المبكر محدود بالطبع .

٥٩ - وتتوفر صناعة الصلب في أوروبا الغربية مثلا واضحا . فكانت شركات الملب تعتمد عادة على التصفية التلقائية وعرض التقاعد المبكر لتقليل القوة العاملة فيها استجابة لضغوط التكيف . والآن لم يعد هناك ما يكفي من العمال القريبين من من التقاعد لاجراء مزيد من التخفيضات الواسعة في القوى العاملة ، وهي التخفيضات الالزامه لتقليل القدرات الفائضة غير المربحه تدريجيا على نطاق ضخم . ومن المتوقع

أن تقطع الأزمة في صناعة الملبوس ٥٠ ٠٠٠ وظيفة في الأعوام المقبلة . وسيلزم إعادة تدريب العمال المسرحين نتيجة هذا التقليل من أجل تخفيف الاختلالات في سوق العمل ، غير أن النجاح في إعادة التدريب على وظائف يزداد عليها الطلب مهنيا يشكل تحديا هائلا للعمال ذوي المستويات المنخفضة نسبيا في المهارات ، وكثيرا ما يكون هناك نقص في الدافع إلى اجتياز عملية تعلم جديدة وصعبة .

٦٠ - إن برامج سوق العمل في الولايات المتحدة الأمريكية توضع تجربة بلد واحد في تشغيل هذه المخططات . فمساعدة العمال على التكيف تقدم في إطار برنامج قانون المشاركة في التدريب الوظيفي وبرنامج المساعدة على التكيف التجاري ، فضلا عن مدفوعات الحفاظ على مستوى الدخل بموجب مخطط التأمين ضد البطالة .

٦١ - ويوفر برنامج الولايات المتحدة قانون المشاركة في التدريب الوظيفي ، في الجزء الثالث ، المساعدة في البحث عن وظيفة ، والتدريب في فصول دراسية ، والتدريب في الموقع ، والمساعدة على نقل العمال المسرحين الذين يستبعد عودتهم إلى مهنة السابقة في أماكن أخرى . وكما في حالة برامج سوق العمل في بلدان أخرى متقدمة ، تشير الشواهد إلى أن العمال الأكبر سنا والعمال الأقل تعليما استفادوا من البرنامج بدرجة أقل من المتوقع بالنظر إلى حجم تمثيلهم في مجموعة العمال المسرحين . وهذا يشير إلى أن أمن العمال حاجة إلى المساعدة هم الأقل فرما في الحصول عليها . فضلا عن ذلك ، ففي الثمانينيات لم يتجاوز عدد المشتركين في برنامج قانون المشاركة في التدريب الوظيفي ١٠٠ ٠٠٠ في آية سنة ، في حين فقد في المتوسط ما بين ٤ و ٥ ملايين عامل وظائفهم اضطرارا في السنة . ويتوفر برنامج المساعدة على التكيف التجاري مكامبا لاحتفاظ بالدخل ومكامبا تدريبية للعمال المسرحين في الحالات التي أسممت فيها الواردات المتزايدة إيهاما هاما في فقدان وظائفهم . وتم انفاق الجزء الأكبر من الموارد المالية وفقا لهذا المخطط على الاحتفاظ بمستوى الدخول لتخفيف المحننة الاجتماعية ، ولم يكن لذلك كبير أثر في حفظ العمال على العثور على وظائف جديدة .

٦٢ - وكانت المشاركة في البرامج التدريبية منخفضة نسبيا في الولايات المتحدة . في العقد من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠ بلغ متوسط عدد العمال الذين تلقوا تدريبا نحو ١٢ ٠٠٠ عامل في السنة . وكان عدد العمال الذين حصلوا على مساعدة لنقلهم من أجل الالتحاق بوظائف جديدة في أماكن أخرى أقل من ذلك ، فبلغ في المتوسط أقل من ٣ ٠٠٠ منويا في ١٩٨٠-١٩٩٠ .

٦٣ - وثمة شعور بأن قانون المشاركة في التدريب الوظيفي وبرنامج المساعدة على التكيف التجاري في الولايات المتحدة أسماءا ضئيلا في تكييف سوق العمل ،

مثل إعادة توزيع العمال المسرحين إلى قطاعات أخرى ، وثبت عدم كفايتها في العمل كبديل للحماية التجارية . وشهدت بلدان متقدمة أخرى كثيرة تجارب مماثلة بجهود مماثلة .

٦٤ - ويمكن النظر في عدد من التدابير بغية تعزيز فعالية برامج سوق العمل في البلدان المتقدمة في تصحيح الاختلالات في أماكن العمل والإيمام في زيادة مرعة التكيف الهيكلي:

(أ) ينبع لسياسات سوق العمل أن تعطي مكانة أبرز لمخططات إعادة التدريب والحرaka التي تيسر إعادة توزيع موارد العمل في قطاعات النمو في الاقتصاد . وفي الوقت الحاضر فإن النفقات العامة على برامج سوق العمل "النشطة" التي تسعى إلى توجيه العمالة إلى استخدام أكثر انتاجية وربما تصل ، في كثير من البلدان المتقدمة ، إلى أقل من ١ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي^(٢٩) . وشمة منطق ملائم يدعو إلى تخصيص اعتمادات حكومية متزايدة لهذه المخططات ، إذ ان فوائدها الاجتماعية تفوق التكلفة الخاصة ،

(ب) ربما تحتاج برامج تدريبية كثيرة تحظى بدعم عام إلى أن تركز بقوّة أكبر على توفير المهارات التي يbedo هناك نقص في المعروض منها والتي يرجع أن تعزز التكيف الهيكلي بفعالية أكبر . إن النجاح في دمج العمال المعاد تدريبهم في سوق العمل هو المحك الذي يقاس به نجاح هذه البرامج في غرس تلك المهارات التي تناسب الطلبات الحالية والمقبلة لقطاعات الانتاج . وشمة حاجة إلى رصد برامج التدريب الحكومية للتأكد من أن أولئك الذين يتلقون التدريب يتمكنون بعد ذلك من العثور على عمل في موقع تضاهي مهاراتهم الجديدة . وربما تعمل الحكومات ، بالتعاون مع القطاع الخاص ، على وضع وتنفيذ برامج تدريبية خاصة تهدف إلى إعادة توزيع العمال ذوي المستويات التعليمية المنخفضة نسبياً . وفي حالة العمال كبار السن الذين تم تسريحهم من الصناعات المتقدمة ، قد يكون من المفضل تقديم دعم مالي أكبر لمخططات التقاعد المبكر .

(هـ) دعم الاستثمار الأجنبي الخام في البلدان النامية

٦٥ - نفتّ بلدان متقدمة كثيرة برامج تقدم الدعم للامثلارات التي تمارسها الشركات الوطنية في الخارج . وتستهدف بعض المخططات تحديداً محاباة الاستثمار في البلدان النامية ، وهناك مخططات أخرى تطبق على أمساك عام^(٤٠) . ومن شأن هذه المخططات أن تسهم في التكيف الهيكلي في البلدان المتقدمة وأن تفتح فرما تصديرية جديدة للبلدان النامية . وتحقيقاً لهذه الأهداف ، يجب أن تحرّز تدابير الدعم الاستثماري الأجنبي في البلدان النامية . وشمة حاجة إلى أن تنطوي هذه الامثلارات على إعادة توطين الانتاج في القطاعات التي انتقلت فيها المزايا النسبية إلى البلدان

النامية . وفضلاً عن ذلك ينبع أن تكون الاستثمارات ذات توجه تصديرى لكي يمكن للبلدان النامية أن تستحوذ على الأسواق الجديدة التي تظهر عقب التخلص من قطاعات للإنتاج في البلدان المتقدمة .

٦٦ - ويمكن استخدام المخططات في دعم الاستثمار الأجنبي للشركات الوطنية بنشاط أكبر لتعزيز إعادة توطين الانتاج في الاقتصادات النامية . ويمكن توفير موارد مالية متزايدة لتقديم تسهيلات تستهدف تحديداً زيادة الاستثمار الأجنبي في هذه البلدان . وفضلاً عن ذلك ، يمكن إيلاء اهتمام أكبر لتعزيز الاستثمار الموجه إلى التصدير . وربما تُعطى الأفضلية للمشاريع الموجهة إلى التصدير في البلدان النامية المنخفضة الدخل^(٤١) ، بدلاً من وضعها في موضع صعب بسبب معايير الأهلية الصارمة .

٦٧ - وفي الحالات التي تعزز فيها مخططات الدعم حدوث تحولات هيكلية تحسن من التوزيع الدولي للعمل ، فإنها تحقق فائدة متبادلة ، وبالتالي تلبي مطلب معظم المخططات بأن تستفيد الاستثمارات من الدعم من أجل تحقيق مزايا اقتصادية للاقتصاد الوطني وللبلد النامي المضيف .

(و) الحاجة إلى المساعدة على التكيف "الأيجابي"^(٤٢)

٦٨ - ينبع أن تكون تدابير المساعدة الحكومية "أيجابية" في نهجها . وبعبارة أخرى ينبع أن تفضي إلى نقل الموارد من القطاعات المتقدمة التي تعاني من ضغوط التكيف إلى قطاعات تتبع على إمكانات نمو أكبر وانتاجية أعلى على المدى الطويل . إن المساعدة الحكومية في البلدان المتقدمة ما زالت إلى حد ما دفاعية الطابع ، إذ تحاول الإبقاء على الانتاج في قطاعات تفقد فيها اقتصاداتها (أو فقط) الميزة النسبية . ورغم أن الحكومات كثيراً ما تساعد في تنمية خطوط إنتاج "متطور" منافسة ، فإنها تظل أحياناً تدافع عن مجالات متقدمة تفقد مقومات البقاء في السوق داخل نفس القطاع الصناعي . ومن شأن هذا الغموض في تطبيق السياسات أن يوقف تدفقات الموارد ويhibit ظهور فرص سوقية جديدة للشركاء التجاريين ، وخاصة في البلدان النامية ، إزاء التحsum الدينامي في التجارة الدولية .

جيم - سياسات التكيف الهيكلي في البلدان النامية وأثارها على الفروع التصديرية للشركاء التجاريين من البلدان النامية

٦٩ - في عدد من البلدان النامية التي تمر بمراحل تنمية اقتصادية أكثر تقدماً نسبياً ، مارست إجراءات التكيف الهيكلي ، التي شملت الانتقال إلى تكنولوجيا أعلى ومنتجات وصناعات ذات قيمة مضافة أعلى ، والتخلي من القطاعات المتقدمة ونقل الانتاج إلى بلدان نامية أقل كلفة ، دوراً أبرز في عملية التنمية خلال العقد الماضي . وتفتح

إجراءات التكيف هذه فرما تصديرية جديدة بنفس الطريقة تقريباً التي يتم بها خلق فرص أسوق نتيجة التحولات الهيكلية في البلدان المتقدمة .

٧٠ - وقد سعت الحكومات إلى تعزيز جهود تحسين جودة الانتاج والمصادرات من خلال تدابير شتى . ويوفر قطاع المنسوجات مثالاً على ذلك . ففي جمهورية كوريا ، قدمت المعونة الحكومية للمساعدة على تطوير منسوجات عالية التكنولوجيا ، وإجراء تحسينات في التصميم وإنشاء مدارس للازياء الحديثة ومركز لтехнологيا المنسوجات . وأتيحت المعاعدات بوسائل مماثلة في الهند حيث تم تقديم قروض لأجل ، من خلال "صندوق تحديث المنتوجات" ، إلى مصانع النسيج لمساعدتها على تحسين التكنولوجيا ومزيج المنتجات . وفي المكسيك توافرت المساعدة المالية والتقنية لإجراء تحسينات في نوعية المنتجات وتصميمها .

٧١ - ويختلف بين البلدان حجم الأجزاء المتداولة من أسوق قطاع المنسوجات التي يتخلف منها المنتجون . فطالما تجمع لدى البلدان حجم زاخر من العمالة قليلة الكلفة ، لن يشعر المنتجون بكثير ضغط للتخلص من خطوط المنتجات "الأقل جودة" . وفضلًا عن ذلك تحتاج الحكومات إلى أن تستمر في فتح أسوقها للمنافسة الخارجية لكي لا تحبط الحماية على الحدود التحولات الهيكلية والتخلص من خطوط الانتاج التي أصبحت تفقد الآن ميزتها التنافسية في التجارة الدولية .

٧٢ - إن قيام البلدان النامية الأكثر تقديمًا نسبياً بنقل المزيد من مناعاتها كثيفة العمالة إلى اقتصادات أخرى نامية أقل أجراً قد ولد فرما تصديرية جديدة للاقتصادات المضيفة في عدد من قطاعات الانتاج . ومن أبرز الأمثلة على ذلك استثمارات هونغ كونغ وجمهورية كوريا وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية في جنوب وجنوب شرق آسيا استجابة لتنمية تكاليف العمل لديها (وإلى حد ما الحواجز التجارية في البلدان المتقدمة) . وفي أغلب الحالات كانت الاستثمارات موجهة إلى التمدد الذي يستهدف معظم أسوق البلدان المتقدمة^(٤٣) . وكانت القطاعات الأساسية للاستثمار هي الأحذية والملابس والالكترونيات ، وبدرجة أقل منتجات البلاستيك ولعب الأطفال والسلع الجلدية والمطاطية . كما أن هركات بناء السفن في سنغافورة لديها خطط لنقل نشاطها إلى بلدان مجاورة (الفلبين ، إندونيسيا ، تايلاند ، ماليزيا)^(٤٤) .

٧٣ - وهكذا بدأت البلدان الآسيوية حديثة التصنيع تنقل بعض منتجاتها وعملياتها الصناعية إلى بلدان نامية أخرى في المنطقة . وسمّي ذلك بنموذج "الاور الطائر" في التنمية الاقتصادية . ويبين الجدول ٢ قيمة استثمارات البلدان الآسيوية حديثة التصنيع في جنوب وجنوب شرق آسيا في ١٩٨٩-١٩٨٠ . وكانت هونغ كونغ هي أكبر مستثمر في المنطقة ، مع تركيز كبير على الاستثمارات في الصين .

الجدول ٢

الاستثمار الصناعي المباشر لـهونغ كونغ وجمهورية كوريا
و سنغافورة و مقاطعة تايوان الصينية في جنوب وجنوب
شرق آسيا ، ١٩٨٩-١٩٨٠
(بملايين الدولارات الأمريكية)

الوجهة	المجموع	جمهورية كوريا	سنغافورة	الصينية	مقاطعة تايوان	المصادر
مالزيا	٢٤٣,٠	٦٣٩,٠	١١٨٢,٠	٨٧,٩	٢١٥١,٩	٢
اندونيسيا	١٣٦١,٠	٢٨١,٠	٦٥٢,٨	١٧٩,٠	٤٧٣,٨	٢
تايلند	١٩٣٧,٩	٨٣٧,٨	٢٠١٨,٨	١٩٩,١	٩٨٣,٦	٤
الفلبين	٥٠,٥	غير متوفر	٣٦٧,٠	غير متوفر	غير متوفر	٣١٧,٥
الصين	٨٤٠٠,٠	٢٩٣,٠	٤١٣٠,٦	غير متوفر	٨١٢,٦	١٢
بنغلاديش	٤٧,٨	١٧,٤	غير متوفر	٢٤,٢	٨٩,٤	٢
سريلانكا	١٦٨,٩	٣٦,٠	٢,٠	١,١	٣٠٨,٠	٢
المجموع	١٢٣٠٩,١	٢٠٩٣,٢	٨٢٤٣,٢	٤٩١,٣	٣٣٠٣٦,٨	

S. Lall, "Direct investment in South-East Asia by the NIEs: Trends and prospects", Banca Nazionale del Lavoro Quarterly Review, no. 179, (December 1991), table 1; J.R. Chaponnière, "The newly industrializing economies of Asia: International investment and transfer of technology", STI Review, no. 9 (April 1992), tables 31 and 32 .

٧٤ - إن نقل الانتاج الأقل جودة من هونغ كونغ إلى بلدان نامية أقل كلفة كان أماماً عملية تكيف مستقلة عن الحكومة ، بالنظر إلى موقف الحكومة التقليدي بعدم التدخل في التنمية الصناعية . أما حكومة مقاطعة تايوان الصينية فقد دأبت على تشجيع الاستثمار في الخارج من خلال إجراءات سماح متقدمة بخروج رأس المال المرتبط بذلك^(٤٥) ، وشاركت حكومة منغافورة بشكل مباشر في العديد من الاستثمارات الضخمة للبلد في الخارج .

٧٥ - ميامات التكيف الهيكلي في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية التي تمر بمرحلة انتقال وفرص الأسواق للبلدان النامية

٧٥ - في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية التي تمر بمرحلة انتقال ، ثبت أن إقامة أساليب متين لتنظيم الادارة الاقتصادية ذات المنحى السوقى تشكل عملية ضخمة . فسوف يمضي وقت طويل في معظم هذه البلدان قبل استكمال مرحلة الانتقال . ومن الصعب التنبؤ في المنظور المتوسط إلى الطويل الأجل بالتحولات الهيكلية التي سوف تعتري أنماط الانتاج والتجارة . فقد ثبت أن استقرار الاقتصاد الكلي الذي ينبغي أن يمهد السبيل لإعادة الهيكلة اللازمة على المستوى الاقتصادي الجزئي ليس يسير المنال في عدد من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية التي تمر بمرحلة انتقال . وفضلاً عن ذلك فإن نقص أو عدم كفاية الأسواق المالية حالياً في معظمها يترك الكثير من الشركات الانتاجية المحتملة دون اعتمادات كافية لإعادة الهيكلة . ولا يزال التدري في الانتاج وارتفاع البطالة وهبوط الأجور الحقيقة حتى الان سمات المهيمنة على عملية التكيف . وكانت إعادة التوجيه الجارفة للصادرات إلى بلدان الاقتصاد السوقى المتقدمة حاسمة في الحد من التدري في الانتاج ، لكن الآفاق تتطل مع ذلك كثيبة في الأجل القصير^(٤٦) .

٧٦ - وعلى المدى المتوسط ، يمكن أن تتفتح فرص سوقية جديدة لكثير من البلدان النامية لتصدير النفط والخامات عند استئناف التوسيع الاقتصادي في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية التي تمر بمرحلة انتقال . ويتوقع من البلدان المستوردة للنفط والخامات في أوروبا الوسطى والشرقية في الأعوام القادمة أن تعتمد بدرجة أقل على المشتريات من كومونولث الدول المستقلة وأن تتحول بدلاً من ذلك إلى مصادر بديلة منافسة للتوريد ، إذ لم يعد يتم التعاقد على مرفقات مع دول الكومونولث المستقلة بشروط تجارية مواتية على أساس من المقاومة كما أن المشاكل القائمة في جانب العرق أدت إلى الحد من هذه الصفقات . وفضلاً عن ذلك فإن نمط الاستهلاك الصلعي في أوروبا الوسطى والشرقية قد يتحرك في اتجاه نمط بلدان الاقتصاد السوقى المتقدمة ، ومن شأن ذلك أن يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة استهلاك القطن الذي تتمتع بمسف البلدان النامية بالقدرة على توریده .

٧٧ - وستحتاج القطاعات الصناعية في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية التي تمر بمرحلة انتقال إلى إعادة هيكلة وتحديث . وفي هذه العملية يمكن أن تتحول أنماط الانتاج في عدد كبير من هذه البلدان ، في الأجل الطويل إلى المتوسط ، في اتجاه صناعات تنتج ملعاً استهلاكية أعلى نوعية ولها استهمارية كثيفة التكنولوجيا ، في حين من المرجح تماماً أن يتم تحويل النزعة القوية إلى الصناعات الثقيلة والصناعات كثيفة الطاقة . إن الموجودات الرأسمالية العتيدة وتكنولوجيات الانتاج البالية والتحول إلى أسعار الطاقة العالمية جعل الكثير من هذه الصناعات غير قادر على المنافسة . وإلى جانب الحاجة إلى استثمارات مالية ضخمة وإلى احتياز التكنولوجيا ، فإن تنمية الطاقات التوريدية ذات القدرة على المنافسة مستطلبة تغييرات جذرية في تنظيم الشركات وبرامج المنتجات . وهذا يشمل تنمية واستخدام مهارات جديدة والتوجه في قدرات البحث والتطوير .

٧٨ - وقد تم الأخذ في عدد من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية التي تمر بمرحلة انتقال بتدابير تُعنى بسياسة أسواق العمل وتستهدف إعادة اندماج العمل وتحسين مهارات العمال والإدارة^(٤٧) . وتشمل هذه التدابير توفير الدعم الحكومي للتدريب وإعادة التدريب ، ومخططات خلق الوظائف (بما في ذلك تقديم الإعانات للشركات لتوظيف خريجي المدارس أو العاطلين) ، ومنح قروض لتشجيع العاطلين على بدء إنشطة تجارية فردية . غير أن تنفيذ هذه البرامج كان بالأحرى محدوداً ، وخاصة بالنظر إلى قيود الميزانية^(٤٨) .

٧٩ - وتعتبر بلدان أوروبا الوسطى والشرقية التي تمر بمرحلة انتقال ان التجديد التكنولوجي هو عنصر حيوي من عناصر عملية إعادة الهيكلة الصناعية . ويبدو أن شمة اتفاقاً على الاتجاهات الواسعة للسياسات المتعلقة بالتقنيات الداعمة للتكييف الهيكلي . وقد استهدفت التدابير الحكومية تدعيم إنشطة الابتكار في الصناعات (والحاد من المركزية المفرطة للبحث في المؤسسات الوطنية) ، ومن شأن ذلك أن يساعد على نشر التكنولوجيات الجديدة عبر قاعدة الانتاج . ويمكن تعزيز التعاون الصناعي والتكنولوجي الوثيق مع البلدان الأخرى ، وخاصة مع بلدان الاقتصاد العالمي المتقدمة^(٤٩) . وما زال هناك افتقار واسع إلى تصميم وتنفيذ هذه السياسات (باستثناء اتفاقات التعاون) . وربما يعزى ذلك ، في جزء غير هين منه ، إلى البيئة الشديدة في استكمال تكوين الشركات الصناعية المملوكة للقطاع الخاص (أو المُدارنة ذاتياً على الأقل) والتي يتطلب تدعيم جهودها الابتكارية . ولا يزال هناك شك في أثر السياسات الصناعية والسياسات المتعلقة بالعمالية على الفروع التصديرية للبلدان النامية . فهناك سياسات معينة تتصل بذلك ما زالت تفتقر إلى الوضوح . وبقدر ما ستفضي هذه السياسات إلى تخصيص الموارد بكفاءة أكثر داخل بلدان أوروبا

الوسط والشرقية التي تمر بمرحلة انتقال ، بقدر ما متظهر فرص موقية جديدة للبلدان النامية في مجالات الانتاج التي شارك فيها البلدان الاولى بدرجة أقل وتمتلك فيها البلدان الثانية مزايا نسبية .

٨٠ - إن مجالات المنافسة متختلف بالطبع فيما بين بلدان أوروبا الوسط والشرقية التي تمر بمرحلة انتقال وبين البلدان النامية . وسيوفر التحرير التدريجي للواردات في بلدان أوروبا الوسط والشرقية زخما إضافيا لتحسين أنماط تخصيم الموارد . وفي عدد من بلدان أوروبا الوسط والشرقية التي تمر بمرحلة انتقال تم بالفعل إلغاء الحماية التجارية إلى حد بعيد .

٨١ - إن صناعات كثيرة في بلدان أوروبا الوسط والشرقية التي تمر بمرحلة انتقال لن تتمكن ، في المنظور القصير إلى المتوسط ، من تلبية حاجات أسواقها المحلية كاملة في مجال واسع من المنتجات المصنوعة التي تدرج في نوعية المنتجات الممتازة الجودة . ويمثل عدد من البلدان النامية قدرات تنافسية على توريد كل من السلع الاستهلاكية ذات المعايير التقنية الدقيقة التي تطابق تمثيليات المنتجات ومتطلبات التسويق (مثل الكترونيات استهلاكية معينة وأجهزة كهربائية منزلية ومعدات مكتبيّة معينة) والسلع الوسيطة والاستثمارية المعقدة (مثل منتجات خامة من الملبوس ، وآلات المكائن ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية) . غير أنه يرجح أن يكون الموردون ذوو الهيمنة على السلع الاستثمارية من بلدان الاقتصاد السوفي المتقدمة .

٨٢ - ومن المرجح أن تتحقق تلك الفئة من بلدان أوروبا الوسط والشرقية التي تقدمت أكثر من غيرها في عملية التحول (مثل الجمهورية التشيكية وهنغاريا وبولندا) تنمية أسرع نسبيا في أنماط انتاج الشرائح الأعلى نوعية من السلع الاستهلاكية والاستثمارية . وفي هذه العملية قد تتخلّى عن انتاج الشرائح الأقل جودة . وهذا سيفضي إلى نمو الطلب على واردات صناعات الانتاج الضخم في قطاعات السلع الاستهلاكية (مثل المنسوجات والملابس والأحذية) فضلا عن نمو الطلب على السلع الوسيطة التي تلبي متطلبات جودة المعايير (مثل منتجات الحديد والملب) . وستكون بلدان نامية كثيرة مصادر منافسة لتوريد هذه المنتجات .

هاء - ملاحظات ختامية

٨٣ - تلتقي مملحة جميع البلدان في تحقيق عملية تغيير وتكييف دينامية وفي الأخذ بسياسات وتدابير تيسير هذه العملية . ويحتمل أن تقوم بلدان الاقتصاد السوفي المتقدمة باعادة هيكلة قطاعات الانتاج التي تفقد فيها قدراتها التنافسية في التجارة الدولية أو التخلّى من هذه القطاعات . وقد تجد بعض البلدان النامية الأكثر

تقديما نفسها في هذا الموقف بشكل متزايد . وتواجه الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال مشكلة مماثلة لكن على نطاق أكبر ، إذ عليها أن تجدد قواعدها الانتاجية برمتها تقريبا بعد أن فقدت بوجه عام القدرة على المنافسة . وما زالت هناك بلدان نامية كثيرة تأخذ في عملية التنمية لديها بأسلوب توسيع قاعدة القدرات التوريدية بدلا من إعادة هيكلة قطاعات انتاجية معينة .

٨٤ - إن سياسات التكيف الهيكلـي "الإيجابية" لبلدان الاقتصاد السوقـي المتقدمة من شأنها أن تسهم أـسهامـا ملـمـومـا في التـكـيفـ المـتنـامـقـ معـ التـفـيـيرـاتـ الهـيـكـلـيـ فـيـ التـجـارـةـ العـالـمـيـةـ . وـيـنـبـغـيـ عـدـمـ تـشـجـيعـ التـدـابـيرـ الدـفـاعـيـةـ . وـيـنـبـغـيـ تـشـجـيعـ السـيـاسـاتـ التـحـوـطـيـةـ التـيـ تـسـاعـدـ عـلـىـ إـعـادـةـ تـوزـعـ عـوـاـمـلـ الـأـنـتـاجـ عـلـىـ قـطـاعـاتـ نـمـوـ جـدـيـدـ تـمـشـيـاـ مـعـ الـمـوـاـقـعـ الـتـنـافـسـيـةـ الـمـتـفـيـرـةـ . إنـ اـقـتـصـادـاتـ مـرـحـلـةـ الـأـنـتـقـالـ التـيـ أـصـبـحـ فـيـ قـلـبـ عـلـمـيـةـ اـعـادـةـ تـصـمـيمـ جـارـفـةـ لـقـوـاعـدـهـ الـأـقـتـصـادـيـةـ لـدـيـهـاـ فـرـمـةـ فـرـيـدـةـ لـتـنـفـيـذـ سـيـاسـاتـ التـكـيفـ الـهـيـكـلـيـ التـيـ تـدـعـمـ التـفـيـرـ الـدـيـنـامـيـ فـيـ أـنـمـاطـ اـنـتـاجـهـ اـسـتـنـادـاـ إـلـىـ الـمـيـزـةـ النـسـبـيـةـ فـيـ التـجـارـةـ الـدـولـيـةـ ، وـبـالـتـالـيـ فـتـحـ فـرـصـ مـوـقـيـةـ جـدـيـدـةـ لـيـرـ لـهـاـ فـحـبـ بـلـ لـلـآخـرـيـنـ أـيـضاـ . إنـ سـيـاسـاتـ الـبـلـدـانـ الـنـاـمـيـةـ التـيـ تـهـدـيـ إـلـىـ تـعـزـيزـ التـوـسـعـ وـالـتـنـوـيـعـ وـالـتـحـسـينـ فـيـ قـدـرـاتـهـاـ التـوـرـيـدـيـةـ يـنـبـغـيـ أـنـ تـسـهـمـ فـيـ زـيـادـةـ دـمـجـ قـوـاعـدـهـاـ الـأـنـتـاجـيـةـ فـيـ التـقـسـيمـ الـدـولـيـ لـلـعـمـلـ . وهـنـاكـ بـلـدـانـ نـاـمـيـةـ كـثـيـرـةـ ماـ زـالـتـ تـحـتـاجـ إـلـىـ دـعـمـ خـارـجيـ فـيـ هـذـاـ الصـدـ .

ثالثا - الممارسات التجارية التقييدية

٨٥ - يبحث التحليل التالي لآثار الممارسات التجارية التقييدية على الفرض التجاري للبلدان النامية بشكل منفصل آثار الهيأكل والتصروفات السوقية المانعة للمنافسة داخل البلدان المتقدمة والبلدان النامية . وسيجري التمييز بين آثارها على صادرات وواردات البلدان النامية سواء من حيث فرض الومول الى الأسواق والمنتجات ومن حيث التسعير ، مع مراعاة أن الخطوط الفاصلة غير قاطعة الوضوح ؛ والواقع أن نفس الممارسة قد تؤثر على الصادرات والواردات معا . كما يفطي التحليل السياسات الممكنة التي يمكن أن تعتمد其 البلدان النامية والمجتمع الدولي لاتخاذ اجراء ايجابي في هذا المجال .

الف - الهيأكل والتصروفات السوقية المانعة للمنافسة في أسواق البلدان المتقدمة

(١) الآثار على صادرات البلدان النامية

٨٦ - إن كارتيلات الامتياز (التي تسود أماماً قطاع الخامات في البلدان المتقدمة)^(٥٠) ، وممارسات الشراء الاستبعادية من جانب الشركات ، والهيأكل التسويقية المركزية داخل أسواق داخل البلدان المتقدمة أو قنوات التجارة فيما قد تعرقل التجارة أو تخفض أعمار صادرات السلع والخدمات من البلدان النامية إلى هذه الأسواق . وفي قنوات تصدير المنتجات ، تشارك الشركات التجارية التابعة للشركات عبر الوطنية وشركات التجارة عبر الوطنية بمنصب كبير في تجارة التصدير من معظم البلدان النامية^(٥١) . كما أنها تؤثر على التسويق والتوزيع . وفي حالة البتروكيمائيات مثلا ، أشير إلى أن اعتماد بعض منتجي البلدان النامية على مشاريع مشتركة مع شركات النفط الرئيسية للتسويق في البلدان المتقدمة ينطوي على خطر أن تحد شركات النفط ، لمصلحتها الخاصة ، من الواردات ، وأن تحافظ على مستوى الأسعار وتسيطر على العرض^(٥٢) .

٨٧ - وتسود هيأكل والتصروفات المانعة للمنافسة أماماً في سوق الصادرات من السلع الأساسية الزراعية . وتمارس الشركات عبر الوطنية المتكاملة رأسيا ، التي تسيطر السيطرة على كل السلسلة من الانتاج حتى التوزيع ، دوراً كبيراً في صادرات بعض السلع الأساسية الزراعية المجهزة في بلدان معينة (مثل الكاكاو المجهز من البرازيل وغرب إفريقيا ، والسكر والتبغ من زمبابوي ، والموز من أمريكا اللاتينية والفلبين ، والشاي من الهند وكينيا)^(٥٣) . وحتى حين يكون التكامل الرأسى ضعيفا ، قد يكون هناك قدر ملحوظ من التركيز في السوق . هذا هو الحال مثلاً في تجهيز البن ، وخلط الشاي وتعبئته ، وصناعات الشيكولاتة داخل البلدان المتقدمة^(٥٤) . ومن أجل الدفاع عن حصتهم في الأسواق ، يعتمد أرباب الصناعة في هذه المجالات على استراتيجيات مثل

التمييز السعري والاندماجات . إن التجارة في السلع الأساسية هي أكثر تركيزاً بكثير منها في إنتاج السلع الأساسية . وتسود الشركات التجارية الدولية ويسود تجار السلع الأساسية التجارة في ملء أساسية زراعية معينة ، كالشاي والبن والموز^(٥٥) ، وخاصة في بعض البلدان الأفريقية^(٥٦) . كما أن دورهم هام في أنشطة التوزيع والخدمات . إن الدور الهام الذي تلعبه الشركات عبر الوطنية في الصادرات من ملء أساسية عديدة من البلدان النامية له آثار هامة على حائل الصادرات والقيمة المحتجزة في هذه البلدان .

٨٨ - إن بعض مصادر البلدان النامية قد يمارسون أحياناً ، في محاولتهم ولوج سوق جديدة أو توسيع حصتهم في السوق ، تسعيرًا تمييزياً داخل أسواق البلدان المتقدمة . ومع ذلك فإن قضايا المنافسة بدعوى التسعير الافتراضي أو التسعير التميزي من جانب مصادر البلدان النامية نادرة في البلدان المتقدمة . إن مفهوم الممارسات "الافتراضية" غير المشروعة يفسر تغيرها ضيقاً في جميع قوانين المنافسة تقريباً؛ وعادة لا تطعن معظم سلطات المنافسة في ممارسات التسعير العدواني ما لم يوجد خطير كبير بشأن يكتسب أو يعزز ممارسو التسعير الافتراضي قوة سوقية باستبعاد أطراف خارجية أو بتآديب المنافسين العدوانيين . وبخلاف ذلك فضل البلدان المتقدمة اقامة دعاوى قضائية بدعوى اغراق الأسواق ، ومن هنا يطبق على نفس الظاهرة ضابطان تنظيميان متخصصان تماماً ويعتمدان على منهجيات مختلفة ، فلا يطبق نظام مكافحة الإغراق الصارم إلا في حالة ملء ينتجهما في الخارج متوجهون أجنبًا ، في النقطة التي تدخل فيها هذه السلع بلداً ما كواردات .

(ب) الآثار على واردات البلدان النامية

٨٩ - إن كارتيلات التعمير والمعطاءات التواثقية والهيأكل التسويقية المركزية داخل البلدان المتقدمة قد تؤثر على فرص وصول الواردات من البلدان النامية أو على أسعار هذه الواردات عادة . ويبدو بوجه عام في الوقت الحاضر أن أعداد هذه الكارتيلات لا زالت مغيرة وكذلك الحصة الشاملة المتضررة من ذلك في التجارة العالمية ، ومع ذلك ، من الصعب الحصول على صورة واضحة بالنظر إلى نعم الشفافية السائدة في هذا المجال . وفي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً صدرت حتى نيسان /أبريل ١٩٩١ ما مجموعه ١٣٧ شهادة اعفاء من قوانين مكافحة الاحتكار بموجب قانون شركات تجارة التعمير لعام ١٩٨٦ . ومن الصعب تقدير عدد كارتيلات التعمير التي لم تطبق هذه الاعفاءات استناداً إلى حاليتها من المسؤولية بموجب القانون العام لمكافحة الاحتكار ، وكانت هناك ٩٤ رابطة شكلت بموجب قانون ويب - بومرين (Webb-Pomerene) حتى كانون الثاني /يناير ١٩٩٠^(٥٧) . وشملت بعض الصناعات التي كانت لها الغلبة فيها الأفلام السينمائية والتلفزيونية ومناجات السناج . وربما تتفاوت الآثار المانعة للمنافسة بالنظر إلى أن عدد الشركات

الكبرى التي من المرجح أن تنضم إلى هذه الكارتيلات أكبر من عدد الشركات الصغيرة . ومع ذلك ففي معظم الحالات لم تتمكن الكارتيلات التي ماعنها قانون ويب - بومرين من تحسين معدلات تبادلها التجاري .

٩٠ - وفي بعض الحالات قد تؤثر الكارتيلات تأثيرا ضارا على البلدان النامية . وقد فرضت اللجنة الأوروبية مؤخرا غرامات تزيد على ١٥ مليون وحدة نقدية أوروبية (١٨ مليون دولار أمريكي) على ١٥ شركة أوروبية للنقل البحري لاتفاقها مع كارتيلات وترتيبات لتقاسم الأسواق على الطرق البحرية بين فرنسا وبعض بلدان إفريقيا الغربية والوسطى . وفرضت غرامات تزيد على ١٠ ملايين وحدة نقدية أوروبية على ١١ "لجنة لملك السفن" وأربعة اتحادات للخطوط البحرية لامساة استغلال مراكز مهيمنة في محاولة للقضاء على منافسين في تجارة النقل البحري بين شمال أوروبا وزائير^(٥٨) . ورغم أن الأثر التراكمي لهذه الكارتيلات قد يكون طفيفا نسبيا في الوقت الحاضر ، مع الانتشار المتزايد لمصادر التوريد ، فقد يظل لها أثر هام على مناطق جغرافية بعيدة أو أسواق منتجات معينة ، وخاصة حيث يشكل المستهلكون احتكارا للقلة أو حيث يكون للبلد النامي المعنى عدد قليل من الشركاء التجاريين ، أو حيث يمكن لقطاع ما أن يوثر على اقتصاد برمه ، مثلما حدث في حالة النقل البحري المذكورة أعلاه .

٩١ - وهناك أسباب تدعو إلى الاعتقاد بأن أثر هذه الممارسات قد يزداد في بعض القطاعات بسبب زيادة تركيز السوق في البلدان المتقدمة خلال الثمانينيات ، وخاصة في قطاعات معينة^(٥٩) . فمثلا تشكل الشركات الخمس الكبرى في السوق العالمية للسلع الاستهلاكية المعمرة ٧٠ في المائة من المبيعات العالمية ، في حين أن التركيز عال أيضا بمقدمة خامة في قطاع الفضاء الجوي^(٦٠) . والجدير باللاحظة أيضا أن عددا قليلا نسبيا من الشركات الكبيرة يضطلع بجل المصادرات من بعض البلدان المتقدمة (حيث تركيز المصادرات أعلى كثيرا من التركيز الصناعي) لكن بعض هذه الشركات فقط هو الذي يمتد إلى مختلف بلدان نامية . ومن شأن هذا التركيز السوقى أن ييسر ليس فقط من القيود المفروضة على حرية الشركات المنتسبة في المنافسة في منتج معين أو في أسواق جغرافية معينة ، بل إنه يؤثر أيضا على ممارسات من جانب واحد تتعلق بالقوة السوقية والتواطؤ .

٩٢ - وتشير دراسة أجرتها مؤخرا منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أنه حين يتواaffer إطار السوق تزداد فيه أهمية الشركات عبر الوطنية ، يتفاقم خطير الأثر المباشر لkartيلات التمييز على الأسواق المحلية أو أسواق الغير ويزاد احتمال التواطؤ^(٦١) . وأشار مدير عام سابق لهيئة التجارة المشروعة في المملكة المتحدة إلى أنه في حين أن تحرير التجارة الأوروبية والدولية يقوّض من امكانات تشكيل كارتيلات

على الصعيد الوطني ، ينبع في النظر بجدية الى خطر عودة ظهور الاحتكارات والkartells والتصروفات المانعة للمنافسة على الصعيد الأوروبي أو الصعيد الدولي الأوسع . ومن رأيه أن صناعات بعضها تتبع بصفة خاصة الى الكرتلة الدولية . وهذا ينطبق بصفة خاصة على تلك التي تصنع ملعا صناعية تكون فيها المنتجات والاسعار موحدة ويكون فيها الانتاج علي التركيز ، والتفيير التكنولوجي بطريقا ، ويكون فيها معظم المنتجين هم الشركات عبر الوطنية التي مت天涯 في خلاف ذلك عبر الحدود الوطنية^(٦٢) .

٩٣ - وفي باكستان مثلا كشف تحقيق اجرته سلطة مكافحة الاحتكارات السبب في زيادة الحمة من واردات الشاي الكيني الى نحو ثلاثة أضعاف تقريرا في غضون ثلاثة أعوام في حين أن الاسعار كانت أعلى كثيرا من اسعار السوق الدولية (حتى مع مراعاة التنوعية العالية للشاي الكيني) ، هو أن فروع شركتين من الشركات عبر الوطنية تسيطر على أكثر من نصف واردات الشاي ؛ وأن شركاتها الأم قد استولت عليها شركة عبر وطنية ثالثة ؛ وأن سعر الشاي المستورد من شركاتها الكينية المنتسبة كان أعلى من الامصار المدفوعة للبائعين الآخرين^(٦٣) .

٩٤ - وفي بعض القطاعات أو الاقسام عالية التكنولوجيا تزداد آثار تركيز الاندماجات الخارجية الى أقصى حد: فكثيرا ما تحول القدرات المحدودة للبلدان النامية دون دعم مصادر التوريد المحلية . وفي صناعة التكنولوجيا الحيوية مثلا ، تم شراء أكثر من ٤٠٠ شركة للتقاوي في الأعوام الأخيرة عن طريق شركات للكيماويات الزراعية وشركات تجهيز الأغذية أساسا (التي شهدت هي ذاتها موجة من الاندماجات)^(٦٤) . وفي بعض قطاعات صناعات أشباه الموصلات والحواسيب والالكترونيات ، أسمم التركيز ٥١٪ الدمج الرأسى في حدوث هبوط في تبادل منح التراخيص بين الشركات وفي المشاريع المشتركة ، والممانعة في نقل التكنولوجيا المتقدمة (بما في ذلك الى شركات عبر البلدان الأمريكية) وفي ممارسة ضغط تصاعدي على الاسعار^(٦٥) . غير أن مرونة التغيير التكنولوجي ربما تقلل بسرعة من القوة السوقية في اجزاء كبيرة داخل هذه القطاعات .

باء - الهياكل والتصرفات المانعة للمنافسة داخل البلدان النامية

(١) الآثار على المصادر

٩٥ - توجد كارتيلات للتصدير في بعض البلدان النامية بهدف تطبيق قيود التمييز الطوعية التي تفرض استجابة لضغط الشركات التجارية ، إذ قد يستلزم الأمر الحد من حجم المنتجات المصدرة ، ورفع اسعارها في بعض الحالات . وهذا يفرض على البلدان المصدرة خسائر في الكفاءة على المدى الطويل ، وخاصة حين يكون هناك "آخر غير مباشر" على السوق المحلية أو على بلدان ثالثة ، حين تتبادل الشركات المصدرة معلومات حيوية أو تفطى حصة كبيرة من انتاج الصناعة المحلية . وفيما يتعلق بالبلد

المصدر ، فإن ترتيبا لفرض قيود على الصادرات قد يحقق بعض الکسب من القيود عن طريق رفع أسعار الوحدات ، لكن أي مکسب قد تقابلها خسارة أكبر في الحصة في السوق .

٩٦ - وربما يعرقل مادرات البلدان النامية أيضا تحديد أسعار الصادرات أو فرض قيود على إعادة التصدير كشرط للموافقة على التوريد للمستوردين . وقد ترتبط قيود إعادة التصدير بتوريد التكنولوجيا و/أو تراخيص حقوق الملكية الفكرية . وفي الأعوام الأخيرة مثلا اشتملت ١٤ في المائة من عقود استيراد التكنولوجيا في البرازيل ، و٣٠ في المائة في نيجيريا و٤٣ في المائة في جمهورية كوريا على قيود أو حدود للتصدير (قبل تدخل السلطات) (٦٦) .

(ب) الآثار على الواردات

٩٧ - يوجد تركيز عال لقنوات الاستيراد في البلدان النامية . ومن شأن هذا التركيز أن يسهم في ارتفاع الأسمار المستهلك ويقلل من الآثار الناجمة لتحرير الواردات الذي تتطلع به كثير من البلدان النامية . وهكذا في المكسيك مثلا لم تتحقق التخفيفات التعريفية الكبيرة هبوطا في الأسمار المحلية تمثليا مع الأسمار الدولية لأسباب منها أن قنوات التوزيع محدودة وأن الشركات عبر الوطنية مارست سياسات التسعير الافتراضي ، وأن المستوردين "التقليديين" (٦٧) كانوا يمتلكون شبه احتكار للمعد المحدود من قنوات التوزيع . وربما تشمل الشركات المستوردة في البلدان النامية شركات مملوكة محليا وشركات مملوكة لجانب . ويتم توجيه قسم كبير من واردات البلدان النامية (وخاصة واردات البلدان الأصغر حجما من السلع الأساسية الزراعية) عن طريق منشآت للتجارة الخارجية أو شركات منتبة للشركات عبر الوطنية ، أو عن طريق شركات التجارة عبر الوطنية (٦٨) بما في ذلك بيوت التوكيلات وتجار السلع الأساسية وشركات التجارة العامة . وكثيرا ما تعمل الشركات المنتبة للشركات عبر الوطنية على أساس حصري في توزيع جميع منتجات الشركة الأم . وفي أسواق معينة ، وخاصة تلك الأصغر حجما ، ربما تمتلك حقوقا حصريا لاستيراد وتوزيع منتجات لشركات أخرى عبر وطنية . وأحيانا يحدث ، بدلا من رفع أسعار الواردات للبلدان النامية ، أن يقتربن التسعير التمييزي من جانب المدررين الأجانب بتسخير افتراضي (أي "اغراق للسوق") ، مما يؤثر تأشيرا على المصانع المحلية مع تحقيق فوائد قصيرة الأجل للمستهلكين . وهناك مشكلة خاصة في هذا الصدد هي "التسخير التحويلي" حيث تقلل الشركة الأم عبر الوطنية من قيمة فاتورة المدخلات الموردة إلى شركاتها الفرعية ، مما يسمح لها بممارسة التسعير الافتراضي . كما أن اعانت التصدير التي تمنحها حكومات أجنبية قد تكون لها آثار مانعة للمنافسة في أسواق البلدان النامية .

٩٨ - وربما تتأثر أياً الأسعار أو يتأثر توافر السلع والخدمات التي يتم استيرادها إلى البلدان النامية بمارسات مثل تحديد الأسعار التي يمكن أن يعاد بها البيع داخل البلد ، والقيود على الواردات الموازية من السلع المشمولة بحقوق الملكية الفكرية ، ورفع التعامل ، أو شروط تلزم المبيعات ، أو المبيعات الحصرية أو ترتيبات التمثيل (حين لا يكون ذلك بفرض ضمان تحقيق أغراض تجارية مشروعة) . وقد تسود هذه القيود بمفهوم خامة فيما يتعلق بواردات التكنولوجيا أو السلع التي تحمل علامات تجارية . فمثلاً في الأعوام الأخيرة كانت هناك شروط لتلزيم المبيعات في ٥ في المائة من عقود استيراد التكنولوجيا من جانب الشركات النيجيرية ، وفي ٨ في المائة من عقود شركات جمهورية كوريا (قبل تدخل السلطات في هذين البلدين)^(٦٩) . وفي كينيا منع موزع من استيراد منتج صيدلاني يحمل علامة تجارية بسبب قيود اقليمية فرضها صاحب براءة الاختراع بالململكة المتحدة على شخص مرخص له بالولايات المتحدة الأمريكية يورد هذا المنتج للموزع^(٧٠) .

جيم - سياسات مكافحة الممارسات التجارية التقىدية التي تؤثر على فرص التجارة
(١) التدابير من جانب البلدان النامية

٩٩ - هناك خطوة رئيسية يمكن للبلدان النامية اتخاذها للتمدي للممارسات التجارية التقىدية التي تؤثر على فرصها التجارية هي اعتماد وتنفيذ قوانين المنافسة . الواقع أن عدداً من البلدان النامية اعتمد قوانين للمنافسة^(٧١) ، وهناك بلدان أخرى عديدة في طور اعتمادها . وستكفل هذه التشريعات إلا تلقي القيود الخامة الغوائد الاقتصادية لتحرير التجارة ، بل قد يلزم بذلك مزيد من الجهد لتمكين الدول من اعتماد أو تطوير قوانين المنافسة وتطبيقاتها فعلاً . وبوجه عام قد تجد البلدان النامية أن لديها ما يكفي من الولاية التشريعية للتمدي للممارسات التجارية التقىدية التي تجري في الخارج وتؤثر على فرصها التجارية إذا ما حلت في تطبيق تشريعها خارج حدود الولاية الاقليمية حذو البلدان المتقدمة ، رغم أنه قد تكون هناك معوقات عملية في التطبيق .

١٠٠ - وقد تظهر مشاكل عندما تتداخل المنافسة والتجارة و/أو النظم . إن اعتماد بعض البلدان مثلاً على تدابير مكافحة الإغراق لمعالجة مشاكل التسعير التمييزي أو الافتراضي قد يشجع البلدان النامية على القيام بذلك أيضاً . كما قد تعاني البلدان النامية من معوقات في منع ممارسة حقوق الملكية الفكرية بطرق مسيئة . وقد ييسر من معالجة هذه المشاكل اعتماد قواعد مناسبة تتصل باستنفاد الحقوق وبالواردات الموازية .

(ب) التدابير من جانب المجتمع الدولي

- ١٠١ - يمكن للبلدان المتقدمة أن تساعد البلدان النامية في جهودها لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية التي تؤثر تأثيرا ضارا على فرصها التجارية وذلك بتدعم التعاون والمشاورات في المجالات التي يوجد فيها تقابل بين التجارة وسياسات المنافسة . إن توافق قدر أكبر من الشفافية في المعلومات المتعلقة بكارتلات التمديري سيكون أمرا مفيدا مثل تضييق نطاق الإعفاءات المسموح بها لهذا النشاط التمديري في قوانينها الخاصة بالمنافسة .
- ١٠٢ - إن مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية التي اعتمتها الأمم المتحدة تدعو ، في جملة أمور ، كل دولة إلى أن تعتمد تشريعات للفترة وأن "تلتزم تدابير علاجية أو وقائية مناسبة لمنع واؤ مكافحة انتعمال ممارسات تجارية تقييدية في نطاق اختصاصها عندما يصل إلى علم هذه الدول أن تلك الممارسات تلحق آثارا ضارة بالتجارة الدولية ، ولا سيما بتجارة البلدان النامية وبتنميتها" (٧٣) . إن التنفيذ الكامل لكل الأحكام الواردة في ملب مجموعة المبادئ والقواعد من شأنه أن يحقق تقدما مهما .
- ١٠٣ - إن ما يقع من أحداث يشير إلى أنه قد يلزم الأخذ بـإطار معياري جديد متعدد الأطراف من أجل تعريف وتنظيم الروابط بين سياسات المنافسة والتجارة لكي تأخذ في اعتبارها الإطار المتزايد العمولة الذي تنفذ فيه سياسة المنافسة ولضمان التطوير المستمر للنظام التجاري الدولي كما توخي ذلك ميثاق هافانا . إن وجود ملة أوثق بين نظامي التجارة والمنافسة سيتحقق عددا من المزايا لهما . إن وجود نظام منافسة متعدد الأطراف فيما يتصل بالتجارة من شأنه أن يفرض إلى تقارب أكبر بين قوانين المنافسة الوطنية وإنفاذها . وهذه ضرورة إذ أن جهود الانفاذ قد تردعها مخاوف تقليل القدرة التنافسية للشركات الوطنية أو إjection الاستثمار الأجنبي . وهناك بالمثل قلق من احتمال استخدام سياسة المنافسة بطريقة حماائية . وثمة قلق أيضا من أن تؤدي الممارسات خارج حدود الولايةإقليمية لتعزيز فرص وصول المصادرات إلى الأسواق إلى توترات وأن تعاني الشركات التي تخضع لنظم وطنية متباعدة من صعوبات نتيجة لذلك .
- ١٠٤ - كما أن نظم المنافسة مستفید من دمج المبادئ الأساسية المتوافرة من خلال اتفاق الفات ، مثل أحكام الدولة الأكثر رعاية وإتاحة اللجوء إلى جهاز الفات لتسوية المنازعات . ويمكن اتخاذ إجراء فعال على المعهد المتعدد الأطراف بالتماس الاتصال في تطبيق التشريعات الوطنية في الحالات التي تنطوي على أكثر من ولاية تشريعية وطنية واحدة . ومن شأن التنسيق المتعدد الأطراف أن ييسر من تسوية المنازعات الناجمة عن قضايا الممارسات التجارية التقييدية الناشئة في الخارج أو حيث يكون هناك تضارب بين الولايات أو حيث يبدو من المناسب تنسيق الإنفاذ .

١٠٥ - إن ربط سياسة المنافسة بالنظام التجاري المتعدد الأطراف من شأنه أن يمكن هذا النظام من أن يعالج بشكل أفضل حاجز التجارة أمام الشركات الخاصة . وهذا من شأنه أن يكفل تحقيق الغوائد من تحرير التجارة ، وأن يعكس حقائق المنافسة العالمية ويكتفى وجود "ساحة ممهدة" لجميع شركات التجارة ولكلة البلدان ، ولا سيما البلدان النامية وشركاتها . ويمكن لنظم التجارة أن تستفيد أيضاً من مفاهيم وفلسفات المنافسة في وضع قواعد متوازنة وعادلة تختلف من السلوك الحمائي . وبخلاف ذلك سيكون من المتعدد تطبيق قواعد المنافسة من جانب واحد عن طريق فرادي البلدان بسبب ادراك خطر احتمال حصول بلدان أخرى على مزايا تجارية . وفضلاً عن ذلك فإن النظم المتخصصة التي قد توضع عن طريق مفاوضات جولة أوروغواي بشأن تدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة وجوانب حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة متضخع لمراجعات متوازنات مناسبة تدرج في إطار نظام للمنافسة متعدد الأطراف .

الحواش

- (١) اختمامات الفريق العامل المخصص لتوسيع الفرص التجارية المتاحة للبلدان النامية ((Vol.II) TD/B/1323).
- (٢) انظر تقرير الفريق العامل المخصص لتوسيع الفرص التجارية المتاحة للبلدان النامية عن أعمال دورته الأولى (١٤-١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥) TD/B/WG.4/3; TD/B/39(2)/15.
- (٣) المرجع نفسه.
- (٤) من الأمثلة على ذلك أن البن الذي يزرع بطريقة ملائمة للبيئة (ضمن عوامل اجتماعية أخرى هامة) يحقق سعراً أعلى في السوق مقارنة بأنواع البن الأخرى . وبالمثل فإن الطلب على القطن المزروع بطريقة عضوية قد يكون آخذًا في الارتفاع . انظر أيضاً: OECD, 1991, Environmental Labelling in OECD Countries, Paris.
- (٥) انظر "القدرة التنافسية والمعايير البيئية - بعض النتائج الاستكشافية" (Competitiveness and Environmental Standards-Some Exploratory Results) ورقة مقدمة من الغرفة الاقتصادية الاتحادية النمساوية إلى المؤتمر المعنى بالتجارة الدولية والبيئة ، ٢٢ و ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٣ .
- (٦) انظر مثلاً: The Roper Organization, Inc., "The Environment: Public Attitudes and Individual Behaviour", a study conducted for S.C. Johnson and Son, Inc., July 1990 .
- (٧) انظر: Mark Fischetti 1992, "Green entrepreneurs", Technology Review, April 1992, p.39 .

الحواشي (تابع)

(٨) ومن الأمثلة على ذلك أن دراسة استقصائية أجرتها مؤسسة ABT Associates في الولايات المتحدة الأمريكية قد بيّنت أن المستهلكين ليسوا مستعدين ، فيما يتعلق بطاقة من المنتجات ، لدفع علاوة تزيد عن ٦ في المائة ، في المتوسط ، نظير المنتجات الملائمة للبيئة (ABT Associates, Inc., Consumer Purchasing Behaviour and the Environment: Results of an Event-based Study, November 1990).

وتتبّع الملاحظة بأن نسبة الـ ٦ في المائة تشير إلى سعر التجزئة النهائي . وفي معظم الحالات ، لا يحمل منتجو البلدان النامية إلا على حصة صغيرة من سعر التجزئة النهائي ، أما إذا كانوا سيحملون على حصة أكبر من العلامة البيئية ، فإن هذا يؤدي إلى توفير حافز كبير لهم .

(٩) ثمة تعريف للملابس الإيكولوجية اقترحته حملة إشاعة الوعي بالسوق "الخضاء green market alert" في الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو يتمثل في الملابس ذات الخصائص التالية: الملابس المصنوعة من القطن "الأخضر" أو "الطبيعي" الذي يزرع بطريقة تقليدية ولكن تجهيزه يتم على نحو يراعي الاعتبارات البيئية عن طريق القيام مثلاً بتخفيف استخدام الراتنج والمواد الكيميائية السمية ؛ والملابس المصنوعة من القطن العضوي الذي يزرع دون استخدام الأسمدة الكيميائية أو مبيدات الآفات والذى تستخدم فيه أسماليب تناوب المحاصيل وغيرها من أسماليب الزراعة التي تنطوي على حماية للبيئة ؛ والملابس المصنوعة من القطن الملون بصورة طبيعية ، وهو يزرع بطريقة عضوية أو تقليدية ولكن دون أن يُصبغ ؛ والملابس المصنوعة من مواد أعيد تدويرها بعد الاستهلاك وهي من ألياف مقطعة أعيد غزلها أو نسجها . انظر: Barbara Harrison, "Fashions in Green", Financial Times, June 1993. p.10 .

(١٠) إن السياسات البيئية قد ركزت ، تاريخياً ، على حماية الهواء والمياه والأراضي من مصادر التلوث "الثابتة" (مثل التلوث الناشئ عن المصانع الكبيرة ، وعمليات إزالة الاحراج التي تفضي إلى تحات التربة ، ومعامل توليد الطاقة الكهربائية) . ويسلّم المستهلكون الآن بأهمية مصادر التلوث غير الثابتة أيضاً ، بما في ذلك سياسات الانتاج المتعلقة باستخدام مركبات الكلوروفلوروكربيون أو مبيدات الآفات . وتشير سياسات المنتجات إلى المعايير والأنظمة المتعلقة بالمنتجات والتي تحدّد الجوانب التقنية للمنتج مثل الأداء والتلوّنة والأمان أو أبعاده المادية . ولسياسات المنتجات ذات الصلة بالبيئة غايات مختلفة مثل زيادة كفاية الطاقة والتقليل إلى أدنى حد من استخدام المواد الخام أو توليد النفايات ؛ ومن الغايات الأخرى النظر في دورة حياة المنتج كلها . وللابلاغ على قائمة كاملة بالسياسات البيئية المتصلة بالمنتجات في البلدان المتقدمة الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية ، انظر: US Office of Technology Assessment, 1992, Green Products by Design: Choices for a Cleaner Environment, OTA-E-541, tables 5-1, p.68-69 .

الحواش (تابع)

- (١١) انظر European Report, 3 April 1993 "Call for Realistic "Packaging Directive" وينص مشروع التوجيه على أن "تكتف النظم (نظم إعادة التدوير) شمولية المنتجات المستوردة بموجب شروط غير تمييزية ...". انظر أيضاً: اهمام الاونكتاد في حدود ولايته في التنمية المستدامة - الاتجاهات في مجال التجارة والبيئة في إطار التعاون الدولي ، TD/B/40/1(6) ، ١٢٠٩٩٣ سبتمبر .
- (١٢) انظر V. Jha, and S. Zarrilli, 1993, "Ecolabelling Initiatives as a Barrier to Trade-a Viewpoint from developing countries", paper presented at an OECD Expert Group Workshop on Life-cycle Analysis and Trade, 20-21 July, Paris, 1993.
- (١٣) انظر Sportswear International, "Ecology and Fashion Greener Still", 1992 . وتقوم صناعة المنسوجات الألمانية برعاية هذه المخططات لوضع العلامات . وهي ليست مشمولة بالبرنامج الألماني للوسم الايكولوجي المعروض باسم علامة "الملاك الأزرق" (Blue Angel) .
- (١٤) إن العلامة "MST" (Marke Scadstoffgeprufter Textilien) موجهة إلى المستهلك النهائي وهي تشمل على اختبارات للمواد الكيميائية والأصباغ وما إلى ذلك . أما العلامة "MUT" (Marke Umweltschonender Textilien) فتعلق بعملية الانتاج والمقصود بها أن تستخدم من قبل مصنعي الملبوسات والمنسوجات فقط .
- (١٥) تُعين حدود للمعادن الثقيلة والفورمالديهايد (٥٠٠ جزء في المليون) ومبادات الافات (جزء واحد في المليون) . ويلزم إجراء عدة اختبارات مختلفة للتحقق من كمية الفورمالديهايد وخامامي كلورالفينول والمعادن الثقيلة والازوبيات ومبادات الافات وغير ذلك من المواد المستخدمة في صناعة الألبسة .
- (١٦) انظر T. Bunning, G. Danne, C. Hagenmaier, F. Kolling, R. Siller, A. Wender, and J. Wiemann, 1993, International eco-standards as a new challenge for industries in developing countries . The case of Indian textiles, Paper written for the German Development Institute, Berlin, February 1993 .
- (١٧) يمكن الاطلاع على موابق لهذه الاعفاءات المحددة زمنياً في المادة ٦-١٢ من اتفاق الغات بشأن الحواجز التقنية التي تعرقل التجارة (Technical Barriers to Trade Agreement).
- (١٨) ومن الأمثلة على ذلك التشريع النمساوي بشأن الأخشاب الاستوائية الذي صدر في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣ وبدأ سريانه في ١٠١٢٠٩٩٣ سبتمبر . وقد نص على الوسم الالزامي للاخشاب الاستوائية بالعلامة "مصنوع من الأخشاب الاستوائية" أو "يحتوي

الحواشى (تابع)

الحاشية (١٨) (تابع)

على أخشاب استوائية". وقد اعترفت على ذلك البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا بحجج أن الأخشاب الاستوائية وأخشاب المناطق المعتدلة المناخ يمكن أن تعتبر منتجات مماثلة ، بينما لا تطبق أنظمة ومم الأخشاب الاستوائية على الأخشاب الأخرى مما لا يتفق مع أحكام الفات . وقد تم فيما بعد محب هذا التشريع .

(١٩) انظر صحيفة Financial Express ، صحيفة يومية هندية ، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، أعداد مختلفة .

(٢٠) ومن الأمثلة على ذلك أن كبار الموردين قد وجدوا أنه من الأسهل الحصول على رقم الترخيص لنظام "النقطة الخضراء" (green dot) حيث إنهم يقومون ببساطة باستخدام رقم الترخيص الخاص بالمشتري . وعلاوة على ذلك فإن المعلومات المتعلقة بكيفية تغيير التغليف كانت متاحة وهي لا تشكل عملية مكلفة .

(٢١) انظر: Bunning وآخرون ، ١٩٩٣ ، المرجع السابق .

(٢٢) للاطلاع على تعريف كامل بشأن الوسم الايكولوجي واجراء منح العلامة الايكولوجية ، والحمد للسوقية ، انظر: V. Jha, R. Vossenaar, and S. Zarrilli, 1993, Ecolabelling and International Trade-Preliminary Information from seven systems, paper prepared for the ISO-IEG subgroup on labelling, May 1993.

(٢٣) تجمع المعلومات من خلال البحوث التي يجريها الموظفون والدراسات التي يتم تمويلها من موارد خارجة عن الميزانية ومن الدول الأعضاء بصورة مباشرة .

(٢٤) انظر: Commodities Division, UNCTAD, 1992, Natural Resources Management and Sustainable Development-A Programme for Implementation by UNCTAD.

(٢٥) انظر: ISO/IEG SAGE Sub-Group on Environmental Labelling, 1993, "Minutes of the Meeting in Toronto", International Organization for Standardization, 27/28 May, 1993 .

(٢٦) انظر: V. Jha, R. Vossenaar, and Simonetta Zarrilli, 1993, op.cit

(٢٧) إلا أن هذه البلدان قد تواجه صعوبات في القيام بذلك حسبما تبين من المحاولة التي قام بها المصدرون البرازilians للبّ الخشب والورق من أجل الحصول إما على تمثيل مباشر أو على دور غير مباشر من خلال مشاركة غرفة التجارة الدولية في مناقشات الجماعة الاتتمادية الأوروبيّة بشأن معايير الوسم الايكولوجي الخاصة بلبّ الخشب والورق .

(٢٨) انظر: الاونكتاد ، ١٩٩٣ (TD/B/40/1(6)) ، المرجع السابق .

الحواجز (تابع)

- (٢٩) قدمت الحكومات معونة اجتياز على الازمة للشركات التي تعاني من صعوب مالية وذلك أماما في الحالات التي اعتبرت فيها الشركات ذات أهمية اقتصادية واجتماعية حيوية .
- (٣٠) انظر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: "الصيامات الصناعية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي" ، الاستعراض السنوي لعام ١٩٩٦ ، باريس ، ١٩٩٣ .
- (٣١) تبدو البيانات القطاعية قاصرة وغير وافية من حيث التفصيف او محدودة عند المقارنة بينها عبر البلدان . ومن الصعب تعريف التحولات الهيكيلية التي تفضي إلى زيادة التخمر لدى الشركات ، او إلى تعديلات في خطوط المنتجات ، او تغييرات في أساليب الانتاج او التوسع في استخدام تكنولوجيا جديدة .
- (٣٢) قد تشمل استراتيجيات التكيف في نفس القطاع الصناعي الواحد إغلاق مصانع ، وانهاء خطوط الانتاج الأقل ربحا ، وتقليل عدد الموظفين ، واجراء تحسينات في الانتاجية من خلال تطبيق أحدث التكنولوجيات ، والتحول إلى منتجات أعلى نوعية ونقل المنتجات المتعددة إلى البلدان النامية .
- (٣٣) تم تحليل آثار تكوين السوق الأوروبية الواحدة على التجارة مع البلدان النامية في "متابعة التوصيات التي اعتمدها المؤتمر في دورته الثامنة: تطور وآثار الأحوال الاقتصادية وعمليات التكامل الأقليمي" ، تقرير من أمانة الأونكتاد (٧/ TD/B/40(1)) .
- (٣٤) تعتمد البرامج القطاعية اعتمادا كبيرا على المنح ؛ ويستخدم جزء كبير تجميعات مناسبة ، مثل القروض والضمادات ورأس المال السهمي والامتيازات الضريبية .
- (٣٥) تحظر المادة ٤ من معاهدة الاتحاد الأوروبي للفحم والصلب تقديم معونة من أي من الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية . ومع ذلك في النصف الأول من الثمانينيات وعقب الإعلان عن وجود أزمة في الصناعة ، أُبيح منح معونة من الدولة بصورة مؤقتة ، لكنها كانت مشروطة بانخفاض القدرة الانتاجية . ومنذ منتصف الثمانينيات اقتصرت معونة الدولة على تقديم اعانات للبحث والتطوير ولحماية البيئة وإغلاق المصانع ، رغم وجود استثناءات للقاعدة .
- (٣٦) مثل الدانمرك ، فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، إسبانيا ، المملكة المتحدة .
- (٣٧) مثلا توفير المعلومات التقنية ومساعدة الخبرة الامشارية لتعزيز تكنولوجيات الصناعة المتقدمة في الشركات ؛ وتعزيز التعاون بين الجامعات ومعاهد البحث والتطوير والصناعة ؛ وتشجيع المشاركات بين الشركات للتعاون في مجال البحث والتطوير ؛ ومساعدة في تسويق التكنولوجيات المتقدمة من خلال التمويل الحكومي ؛ الخ .

الحوافز (تابع)

- (٢٨) تشمل الالكترونيات الدقيقة والحواسيب والمعلومات المحسوبة والاتصالات السلكية واللاملكية .
- (٢٩) انظر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، آفاق العمالة ١٩٩٣ (Employment outlook 1992)، الفصل ٢ (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، باريس ، ١٩٩٣) .
- (٣٠) يمكن تصنيف الحوافز المقدمة تمثيلاً واسعاً في خمس فئات: (أ) خدمات معلومات الاستثمار وأنشطة تعزيز الاستثمار ، بما يشمل تمويل الدراسات التمهيدية للاستثمار ودراسات الجدوى ؛ (ب) مخططات ضمان الاستثمار التي تفطري مخاطر غير تجارية (مثل الحرب ونزع الملكية ومخاطر التحويل) ؛ (ج) حوافز مالية ؛ (د) معونة مالية (مثل منح قروض تفضيلية للشركات الراغبة في الاستثمار في بلدان نامية) ؛ (هـ) إقامة مؤسسات استثمارية تشرف عليها الحكومة وتتوفر رأس المال السهمي والقروض للمشاريع المشتركة . وفي حالات كثيرة أيضاً شكلت ائتمانات التمديد وبرامج ضمان الائتمان التي تيسر الصادرات من المعدات عوامل حاسمة في تمويل الاستثمار الأجنبي الخام .
- (٣١) مثلاً تمنع "شركة الاستثمار الخام فيما وراء البحار" في الولايات المتحدة تفضيلاً للبلدان النامية المنخفضة الدخل .
- (٣٢) انظر أيضاً منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، سياسات التكيف الإيجابي: التحكم في التغيير الهيكلي Positive Adjustment Policies: (Managing Structural Change) (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، باريس ، ١٩٨٣) .
- (٣٣) هناك استثناء ملحوظ هو شركة "تشاينا ستيل" (مقاطعة تايوان الصينية) التي تخطط لإقامة مصنع دلفنة (باستثمار قدره ٢٥٩ مليون دولار أمريكي) في ماليزيا لخدمة السوق المحلية . وعلى نقيض ذلك تنظر شركة "بوسكون" (جمهورية كوريا) في إنشاء مصنع دلفنة (مليار دولار أمريكي) في ماليزيا مع توجيه تمهيري قوي . انظر J.R. Chaponnière, "The newly industrializing economies of Asia: International investment and transfer of technology", STI Review, no. 9 (April 1992).
- (٣٤) انظر: J.R. Chaponnière, op.cit.
- (٣٥) يمكن لكل فرد أن يستثمر مبلغ ٥ ملايين دولار سنوياً في الخارج دون الحصول على إذن .
- (٣٦) من الواقع أن بولندا هي البلد الوحيد فيما بين بلدان أوروبا الوسطى والشرقية التي تمر بمرحلة انتقال الذي عاد إلى النمو في ١٩٩٣ . وهبطت البطالة هبوطاً طيفياً في ١٩٩٣ في الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا ، في حين ظلت ترتفع في كثير من البلدان الأخرى بأوروبا الوسطى والشرقية التي تمر بمرحلة انتقال .

الحواشي (تابع)

- (٤٧) على سبيل المثال ببلغاريا والجمهورية التشيكية وهنغاريا وبولندا وسلوفاكيا .
- (٤٨) انظر: "آفاق العمالة ١٩٩٣" ، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، باريس (١٩٩٣) .
- (٤٩) في رومانيا أنشئ فريق خبراء تحت رعاية أكاديمية العلوم الرومانية مهمته وضع برنامج طويل الأجل للتجديد التكنولوجي يدعى GENERT ويركز على حفظ الطاقة وعلى المواد الكيميائية والبتروكيماويات ، ومناعة التعدين واستخراج المعادن ، والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية ، والبحث والتطوير .
- (٥٠) انظر "سياسة المنافسة والمشاريع المشتركة" ، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، باريس ، ١٩٨٦ .
- (٥١) انظر "تركيز القوة السوقية في أسواق برنامج البلدان النامية عن طريق الاندماجات والاستيلاءات والمشاريع المشتركة وسائل وجوه احتياز السيطرة ، وأشاره على الأسواق الدولية ، لا سيما أسواق البلدان النامية" ، تقرير من إعداد أمانة الأونكتاد (TD/B/RBP/80/Rev.2) .
- (٥٢) انظر منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية: "التجارة الدولية وتسويق البتروكيماويات" ، التشاور الثالث بشأن صناعة البتروكيماويات (UNIDO/PCR.8) ، فيينا ، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ .
- (٥٣) انظر "التغير الهيكلی في قنوات تسويق مادرات البلدان النامية" ، مركز التجارة الدولية للأونكتاد والفات ، ١٩٨٨ ، و "الشركات عبر الوطنية في

التجارة الأفريقية: الاتجاهات الرئيسية في السلع الأساسية الأولية" (B/BCA/89/26) .

(٥٤) انظر الاونكتاد: "توقعات السوق العالمية للكاكاو حتى عام ٢٠٠٥" (UNCTAD/COM/5) ، والاونكتاد: "دراسات في تجهيز السلع الأساسية وتسويقها وتوزيعها: تسويق البن وتجهيزه: مجالات للتعاون الدولي" (TD/B/C.1/PSC/31/Rev.1) ، منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.84.II.D.24 ، والاونكتاد "تسويق الشاي وتجهيزه" (TD/B/C.1/PSC/28/Rev.1) ، منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.84.II.D.10 .

(٥٥) انظر "التغير الهيكلـي في قنوات تسويق صادرات البلدان النامية" ، المرجع السابق .

(٥٦) المرجع نفسه .

(٥٧) انظر "عقبات أمام التجارة والمنافسة" ، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، باريس ، ١٩٩٣ . وتشكل رابطـات ويب - بوميرـين بموجب قانون ويب - بومـيرـين الذي يمنع اعفاءً من تطبيق قانون مكافحة الاحتكـار لـرابـطـات تجـارـة التـمـدـيرـ التي تـشـكـلـ لـفـرـضـ وـحـيدـ هوـ مـارـسـةـ تـجـارـةـ التـمـدـيرـ ، شـريـطةـ أـنـ تـلـبـيـ شـروـطاـ مـعـيـنةـ .

(٥٨) انظر "غرامـاتـ قـيمـتهاـ ١٥ـ مـلـيـونـ وـحدـةـ نـقـديةـ أـوـ روـبـيـةـ تـغـرـفـ علىـ شـرـكـاتـ النـقـلـ الـبـحـرـيـ" Antitrust and Trade Regulation Report , 2 April 1992, vol. 62, p. 422, and "EC Commission fines shipping", Conference for Practices breaching Articles 85 and 86, ATTR, 14 January 1993, vol. 64, p. 31.

(٥٩) انظر TD/B/RBP/80/Rev.2 ، المرجع السابق .

(٦٠) انظر "Multinational Survey" , The Economist , ٣٧ آذار/مارس ١٩٩٣ .

(٦١) انظر "عقبات أمام التجارة والمنافسة" ، المرجع السابق .

(٦٢) انظر "التقرير السنوي للمدير العام لهيئة التجارة المشروعة لعام ١٩٨٨" , HMSO ، لندن .

(٦٣) انظر "سلوك الشركات في تقييد التجارة في السلع والخدمـاتـ فـيـ باكـستانـ" تـقرـيرـ أـعـدهـ الخـبـيرـ الـاسـتـشـارـيـ ١ـ.ـ رـيـازـ لـأـمـانـةـ الاـونـكتـادـ (UNCTAD/ITP/66) .

(٦٤) انظر "جوانـبـ التجـارـةـ وـالـتـنـمـيـةـ وـآـشـارـ التـكـنـوـلـوـجـيـاتـ الجـدـيـدةـ وـالـناـشـيـةـ:ـ حـالـةـ التـكـنـوـلـوـجـيـاـ الحـيـوـيـةـ" ، تـقرـيرـ لـأـمـانـةـ الاـونـكتـادـ (TD/B/C.6/154) .

(٦٥) انظر الاونكتاد: التقرير السنوي لعام ١٩٨٩ عن التطورـاتـ التـشـريعـيـةـ وـالـتـطـورـاتـ الـآـخـرـىـ فـيـ الـبـلـدـانـ الـمـتـقـيـمـةـ وـالـبـلـدـانـ النـامـيـةـ لـمـكـافـحةـ الـمـهـارـمـاتـ التجـارـيةـ التـقـيـيـدـيـةـ" (TD/B/RBP/61) .

(٦٦) انظر "مدى صـلةـ التـطـورـاتـ الـآـخـرـىـ فـيـ مـجـالـ التـكـنـوـلـوـجـيـاـ بـالـمـفاـوضـاتـ الـمـتـعلـقةـ بـوـضـعـ مـشـرـوعـ المـدوـنةـ الدـولـيـةـ لـقـوـاعـدـ السـلـوكـ فـيـ نـقـلـ التـكـنـوـلـوـجـيـاـ" ، (TD/CODE TOT/55)

(٦٧) انظر F. de Mateo, "Trade, tecnology and competitive opportunities", in Competition and Economic Development, OECD, Paris, 1991.

الحواشي (تابع)

- (٦٨) انظر TD/B/RBP/80/Rev.2 و World Investment Report 1992 ، المرجع السابق .
- (٦٩) انظر TD/CODE TOT/55 .
- Beecham Group v/s Interntional Products Ltd., quoted in D. (٧٠)
Gladwell, "The exhaustion of intellectual property rights" (1986), European Intellectual Property Review, vol. 12, p. 368.
- (٧١) من بين هذه البلدان الأرجنتين ، البرازيل ، شيلي ، كوت ديفوار ، غابون ، جامايكا ، كينيا ، الهند ، المكسيك ، باكستان ، بيرو ، جمهورية كوريا ، سري لانكا ، تايلند ، تونس ، فنزويلا .
- TD/RBP/CONF/10/Rev.1 الفقرة ٤ من الفرع هاء ، (٧٢)

— — — —